



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الطور الثاني في ميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية
بغنوان:

تأثير طبيعة ملكية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة
دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيبان ومطاحن بن حمادي جريبور في ولاية برج
بوعريريج خلال الفترة 2018-2020

تحت إشراف الأستاذ:

د. العمراوي زوبير

من اعداد الطلبة:

- مزوزي جمال
- بلفار عبد الرزاق

الأستاذ	الرتبة	الصفة
أحمد بونقيب	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
العمراوي زوبير	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
حياة ابراهيمي	استاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الطور الثاني في ميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية
بغنوان:

تأثير طبيعة ملكية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة
دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيبان ومطاحن بن حمادي جريور في ولاية برج
بوعريريج خلال الفترة 2018-2020

تحت إشراف الأستاذ:

د. العمراوي زوبير

من اعداد الطلبة:

- مزوزي جمال
- بلفار عبد الرزاق

الأستاذ	الرتبة	الصفة
أحمد بونقيب	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
العمر اوي زوبير	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
حياة ابراهيمي	استاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وفوق كل ذي علم عليم، يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين عليه صلوات ربي وسلامه.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المحترم "العمراوي زوبير" على قبوله الإشراف على هذا العمل ومتابعته وتصويبه في جميع مراحل انجازه، والذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات، جزاه الله كل خير.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعي، الذين كان لهم الفضل في وصولنا إلى هذا المستوى.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى "مؤسسة مطاحن البيبان ومطاحن بن حمادي جريبور" وعمالها الإداريين الذين ساعدونا بتقديم المعلومات اللازمة. وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعاً يستفيد منه جميع الطلبة المترشحين المقبلين على التخرج.

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا تبارك وتعالى والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي جاء بأمته من الظلمات إلى النور، نبي الله وصفوته وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة العمل المتواضع

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها وإلى التي تحملت مشقة الحياة من أجلي وكانت شمعة أنارت دربي بعد فضل ربي، إلى من تمننت لي الخير كله أُمي حفظها الله ورعاها وأطال عمرها. إلى من أعانني على طلب العلم والتعلم وكان نعم السند ونعم المعين إلى الذي أعتز به ولا عز لي من دونه أبي حفظه الله لنا ورعاها وأطال عمره.

إلى إخوتي وأخواتي سند ظهري.

وإلى البرعمين المدللين: بدر الدين، أميمه.

وإلى كل من يسعى إلى إعلاء راية العلم.

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة الأستاذ

"العمراوي زوبير" المشرف على هذا العمل.

وشكر خاص للأستاذة "بومصباح صافية"

"والحمد لله من قبل ومن بعد"

جمال مزوزي

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا

محمد صل الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

يسعدني أن أهدي ثمرة عملي المتواضع:

➤ إلى كل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا وعلى رأسهم والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما.

➤ إلى كل الأساتذة والطلبة الذين تعرفت عليهم في جامعة البشير الإبراهيمي في برج

بوعرييج.

➤ إلى كل من يسعى إلى إعلاء راية العلم.

عبد الرزاق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز العلاقة الموجودة بين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية وطبيعة ملكيتها وتحديد الفرق في الأداء المالي بين المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين مؤسستين بولاية برج بوعريريج ، إحداهما ذات ملكية عمومية والأخرى ذات ملكية خاصة، بحيث تم تحليل القوائم المالية للمؤسستين خلال الفترة الممتدة من 2018 الى 2020 وذلك باستخدام النسب المالية لتقييم أدائها ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي مهمة لما تقدمه من معلومات للأطراف التي لها صلة بالمؤسسة مما يسمح بالحكم على كفاءة وفعالية المركز المالي للمؤسسة، إذ يعبر الأداء المالي عن كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها، وقد توصلت الدراسة كذلك إلى أن الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية يتأثر بطبيعة ملكيتها.

الكلمات المفتاحية: طبيعة الملكية، المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة، الأداء المالي ، تقييم

الأداء المالي .

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le relation qui existe entre la performance financière des institutions économiques et la nature de leur propriété, et à déterminer la différence de performance financière entre les institution économiques publiques et privées, Et cela à travers une étude comparative entre deux établissements de l'état de bordj bou arreridj dont l'un est public et l'autre privé ; de sorte que les états financiers des deux établissements ont été analysés durant la période de 2018 à 2020 à l'aide ratios financiers pour évaluer leur performance, l'étude a révélé que le processus d'évaluation du rendement financier est important pour l'information des parties liées à l'institution ce qui permet de juger de l'efficience et de l'efficacité de la situation financière, le rendement financier reflète l'efficacité de l'institution à exploiter ses ressources disponibles conformément aux critères et aux considérations liés à ses objectifs, et l'étude a également révélé que le rendement financier des établissements économiques est influencé par la nature de leur propriété.

Mots clés : nature de la propriété, institutions économiques publiques et privées, performance financière, évaluation de la performance financière.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	ملخص
III-I	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
X-IX	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية والأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية
06	تمهيد
07	المبحث الأول: عموميات حول طبيعة الملكية والأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة
07	المطلب الأول: الإطار النظري لطبيعة الملكية والمؤسسات الإقتصادية
07	الفرع الأول: نظرية حقوق الملكية
11	الفرع الثاني: نظرية تكاليف الصفقات
15	الفرع الثالث: نظرية الوكالة
21	الفرع الرابع: نظرية حوكمة المؤسسات
28	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول طبيعة الملكية للمؤسسات الإقتصادية
28	الفرع الأول: تعريف الملكية
29	الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الإقتصادية
30	الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الإقتصادية
32	الفرع الرابع: أنواع والمؤسسات الإقتصادية من حيث طبيعة الملكية
38	المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي

39	الفرع الأول: تعريف الأداء المالي
41	الفرع الثاني: أهداف وأهمية الأداء المالي
42	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.
45	الفرع الرابع: مؤشرات الأداء المالي
56	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
56	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
59	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة
	المطلب الثالث:
60	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة حالة مقارنة بين مؤسستين مطاحن الببيان ومطاحن بن حمادي جريبور	
62	تمهيد
63	المبحث الأول: دعوى المؤسستين محل الدراسة وطريقة الدراسة وأدواتها
63	المطلب الأول: عرض المؤسستين محل الدراسة
63	الفرع الأول: البطاقة التقنية لمؤسسة مطاحن الببيان
66	الفرع الثاني: البطاقة التقنية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور
69	المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
69	الفرع الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة
70	الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
70	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومقارنة النتائج واختبار الفرضيات
71	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسستين باستخدام المؤشرات المالية التقليدية
71	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية مطاحن الببيان
76	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الخاصة مطاحن بن حمادي جريبور

81	المطلب الثاني: مقارنة النتائج وإختبار الفرضيات
81	الفرع الأول: مقارنة نتائج الدراسة
90	الفرع الثاني: إختبار الفرضيات
91	خلاصة
93	الخاتمة
97	المراجع
108	الملاحق

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
	مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	1
71	حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن البيان	2
72	حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن البيان	3
73	حساب نسب المديونية لمؤسسة مطاحن البيان	4
74	حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن البيان	5
75	حساب نسب الربحية لمؤسسة مطاحن البيان	6
76	حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن بن حمادي جربور	7
77	حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن بن حمادي جربور	8
78	حساب نسب المديونية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جربور	9
79	حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جربور	10
80	حساب نسب الربحية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جربور	11

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
21	مشاكل نظرية الوكالة	01
65	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن البيان	02
68	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن بن حمادي جربور	03
81	المنحنى البياني لنسبة السيولة العامة	04
82	المنحنى البياني لنسبة السيولة السريعة	05
83	المنحنى البياني لنسبة السيولة الجاهزة	06
84	المنحنى البياني لمعدل دوران مجموع الأصول	07
84	المنحنى البياني لمعدل دوران الأصول الثابتة	08
85	المنحنى البياني لمعدل دوران الأصول المتداولة	09
86	المنحنى البياني لنسبة الملاءة العامة	10
86	المنحنى البياني لنسبة الإستقلالية المالية	11
87	المنحنى البياني لنسبة التمويل الدائم	12
88	المنحنى البياني للمردودية الإقتصادية	13
88	المنحنى البياني للمردودية المالية	14
89	المنحنى البياني لهامش الربح	15
90	المنحنى البياني لهامش الربح التشغيلي	16

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن البيان لجانب الأصول سنة 2018	108
02	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن البيان لجانب الخصوم سنة 2018	109
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن البيان 2018	110
04	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن البيان لجانب الأصول سنة 2019	111
05	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن البيان لجانب الخصوم سنة 2019	112
06	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن البيان 2019	113
07	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن البيان لجانب الأصول سنة 2020	114
08	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن البيان لجانب الخصوم سنة 2020	115
09	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن البيان 2020	116
10	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور لجانب الأصول سنة 2018	117
11	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور لجانب الخصوم سنة 2018	118
12	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور 2018	119
13	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور لجانب الأصول سنة 2019	121
14	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور لجانب الخصوم سنة 2019	122
15	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور 2019	123

125	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور لجانب الأصول سنة 2020	16
126	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور لجانب الخصوم سنة 2020	17
127	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور 2020	18

المقدمة

مقدمة

لقد حظيت المؤسسة الاقتصادية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين، وخاصة بالوظائف والأنشطة التي تمارسها، ويرجع سبب تعاضم أهمية دراسة المؤسسة الاقتصادية إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني، فهي المقياس الذي يتم من خلاله تحديد مدى قوة أو ضعف الاقتصاد، لذا فمن الطبيعي أن نجد في الوقت الحاضر تزايد الاهتمام بمدى كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية في تأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من بين المقومات الرئيسية للمؤسسات حيث يوفر نظاما متكاملًا من المعلومات التي تمكنها من مقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وتحديد الانحرافات عن الأهداف المسطرة من خلال مؤشرات معينة، كما أنه يعطي صورة واضحة عن النتائج التي حققتها خلال السنة المالية وتبرز نقاط القوة وتدعمها وتشخص نقاط الضعف وتعالجها وتعزز قدرتها على النمو والاستمرار. بالمقابل، تنقسم ملكية المؤسسات الاقتصادية إلى ملكية عمومية، ملكية خاصة، وملكية مختلطة، ولكنه بالرغم من اختلاف طبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية فإن هدفها هو تحقيق الاستمرار وخلق الثروة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال كفاءة إدارة المؤسسة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

❖ إشكالية البحث

ما هي الفروقات على مستوى الأداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة؟

قصد ضبط موضوع الدراسة أكثر نطرح الاستئلة الفرعية التالية:

- 1- فيما يتمثل الأداء المالي؟
- 2- ما هي خصائص المؤسسة الاقتصادية العمومية والخاصة؟
- 3- كيف تأثر طبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي؟

❖ فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم التطرق إليه مسبقاً وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية واستناداً إلى النظريات التي استخدمناها والدراسات السابقة التي اطلعنا عليها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سيتم اختبارها في الفصل التطبيقي:

الفرضية الرئيسية

توجد فروقات على مستوى الأداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر إيجابي للملكية الخاصة على نسب السيولة وإدارة الأصول.

الفرضية الثانية: يوجد أثر إيجابي للملكية العمومية على نسب المديونية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة إيجابية بين الملكية الخاصة ونسب الربحية والمردودية.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع تحديداً إلى جملة من المبررات هي:

- 1- الرغبة في البحث والاطلاع على هذا الموضوع لما له علاقة بالتخصص العلمي.
- 2- ندرة الدراسات والأبحاث الأكاديمية خصوصاً باللغة العربية في هذا المجال.
- 3- مقارنة الجانب النظري بما هو موجود على المستوى العلمي في المؤسسات الاقتصادية.
- 4- معرفة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتقييم أدائها المالي.

❖ أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في العناصر التالية:

- 1- التعرف على مفهوم الملكية وكذا الجوانب المتعلقة بها.
- 2- التحقق من الفرضيات الموضوعية ومدى صحتها.
- 3- تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
- 4- محاولة التعرف على انعكاسات طبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية على أداءها المالي.

❖ أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في العناصر التالية:

- 1- تساهم هذه الدراسة في معرفة فروقات الأداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
- 2- تمكن الباحثين من إجراء دراسات أكثر تعمقاً للحصول على نتائج أكثر دقة.
- 3- محاولة إثراء الدراسات العربية المتعلقة بالموضوع.

❖ صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بالدراسة ما يلي:

- 1- ندرة المراجع التي تطرقت لدراسة تأثير طبيعة ملكية المؤسسات الاقتصادية على أداءها المالي.
- 2- صعوبة إيجاد مؤسسات اقتصادية مختلفة الملكية، ولها نفس النشاط والحجم.
- 3- صعوبة الحصول على البيانات والمعطيات والقوائم المالية من المؤسسات محل الدراسة.
- 4- صعوبة إيجاد مؤسسات اقتصادية ذات ملكية مختلطة.

❖ حدود الدراسة

تمثلت في حدود الدراسة فيما يلي:

- ✓ الحدود المكانية: تم تطبيق دراسة الحالة على مؤسستين اقتصاديتين تتواجدان في ولاية برج بوعرييج وهما:

- مؤسسة مطاحن البيان العمومية.

- مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور الخاصة.

- ✓ الحدود الزمانية: تم دراسة الحالة لهاتين المؤسستين خلال السنوات (2018 / 2019 / 2020) بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2018 إلى 2020.

❖ منهج الدراسة

لدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول الذي هو عبارة على الجانب النظري والذي يقوم على وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمختلف النظريات المفسرة لطبيعة ملكية المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي.

أما في الفصل الثاني والذي يتناول الدراسة التطبيقية فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة والتي تمت في مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جريبور وذلك من خلال تقييم أدائها المالي باستخدام النسب المالية التي تم حسابها بالاعتماد على القوائم المالية التي تحصلنا عليها من قسم المحاسبة للمؤسستين محل الدراسة، وتحليل مختلف النتائج المتوصل إليها.

❖ هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

✓ **الفصل الأول:** يتناول الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول طبيعة الملكية والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية.

✓ **الفصل الثاني:** وفيه تم استعراض دراسة حالة والمقارنة بين مؤسستي مطاحن البيبان ومطاحن بن حمادي جريبور، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين: حيث تضمن المبحث الأول عرض المؤسستين محل الدراسة وطريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى تقييم الأداء المالي ومقارنة النتائج للمؤسستين محل الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية

والأداء المالي في المؤسسة

الإقتصادية

تمهيد:

تمثل المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية في المجتمع ذلك لأنها تقوم بتوفير متطلبات افراد المجتمع وحاجيتهم من خلال انتاج السلع والخدمات وكذلك بتوفير مناصب الشغل وبذلك فهي تضمن لهم العيش الكريم ، ان لكل مؤسسه اقتصاديه مجموعه من الاهداف تسعى الى تحقيقها حيث تتمثل اهم اهداف المؤسسة الاقتصادية في الرقي والاستمرار والوصول لمواجهة المنافسة المحلية والعالمية ، لذا من الطبيعي ان نجد في الوقت الحاضر تزايد الاهتمام بمدى كفاءه وفعالية المؤسسات الاقتصادية في تأدية وظائفها وتحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها، وحتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من معرفه قدرتها على تحقيق اهدافها وتأدية وظائفها فأنها بحاجة الى تقييم ادائها، حيث يعتبر الاداء المالي موضوع ذو اهميه كبيره لدى المؤسسة الاقتصادية كونه يتيح لها امكانيه تحديد الاخطاء والانحرافات ومعرفه اسبابها والبحث عن طرق معالجته ولا بد ان لأداء المؤسسة الاقتصادية يتأثر بمجموعه من العناصر ومن بين هذه العناصر نجد طبيعة ملكيه المؤسسة الاقتصادية (عمومية وخاصة) التي من شأنها ان تحدث فروقات في الاداء المالي بين المؤسسة الاقتصادية العمومية والمؤسسة الاقتصادية الخاصة.

المبحث الأول: عموميات حول طبيعة الملكية والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

إن الأهمية البالغة للمؤسسة الاقتصادية جعلتها محل اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين مما أدى إلى دراسة جميع مكوناتها وخصائصها بما فيها طبيعة ملكية المؤسسة وأثر ذلك على خلق الثروة فيها وكيفية تقسيم هذه الأخيرة بين أصحاب المصلحة.

بالمقابل حظي الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنواعها وأشكالها بقدر كبير من الاهتمام من قبل الباحثين، الإداريين والمستشارين وذلك لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على بقاء المؤسسة واستمرارها والأداة الوحيدة لخلق الثروة.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مختلف النظريات المفسرة لطبيعة ملكية المؤسسات الاقتصادية، وإلى تحديد مفهوم الأداء المالي ومختلف المؤشرات المستخدمة في تقييمه، كما سنتطرق أيضا إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية وتحديد أنواعها حسب معيار طبيعة الملكية.

المطلب الأول: الإطار النظري لطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية

سنستعرض في هذا المطلب الإطار النظري لطبيعة الملكية، وذلك من خلال دراسة مجموعة من النظريات المفسرة لها والمتمثلة فيما يلي: نظرية حقوق الملكية، نظرية تكاليف الصفقات، نظرية الوكالة، نظرية حوكمة المؤسسات.

الفرع الأول: نظرية حقوق الملكية

ظهرت نظرية حقوق الملكية في السبعينيات من القرن الماضي، حيث تبحث هذه النظرية على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم حق الملكية وفهم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي، تهدف هذه النظرية لفهم كيفية عمل مختلف المنظمات وشرح كفاءتها انطلاقا من مفهوم

حقوق الملكية، وقد تأسست نظرية حقوق الملكية من طرف كل من الباحثين (Pejovich 1974;

Furubotn & Demsetz, 1967; Alchian 1965)

1- تعريف نظرية حقوق الملكية

تعددت التعاريف التي عرفت نظرية حقوق الملكية، نذكر أهمها:

بالنسبة لـ "Pejovich": حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد والأشياء، ولكن علاقات مقننة بين الأفراد في علاقاتهم باستعمال الأشياء، وحق الملكية لا يكون مكتملا إلا بتوفر شرطين، تفرد المالك باستعمال الأصل والقابلية للانتقال، فالتفرد في الاستعمال معناه أن يكون للمالك الحرية التامة في استعمال الأصول التي يمتلكها وإخضاعها لرقابته والقابلية للانتقال يعبر عنها بإمكانية مبادلة الأصل، وألا تخضع هذه العملية إلا لإرادة البائع والمشتري.¹

ويعرف "Alchain" حق الملكية على أنها: "حق خاص بشخص معين وقابل للتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق مماثلة على سلع وممتلكات أخرى ويقسم حق الملكية إلى ثلاث أصناف:

- حق الاستعمال (L'usus): تعني حق استعمال المورد.

- حق الاستغلال (Le Fructus): تعني حق تحصيل المنافع والأرباح.

- حق التصرف (L'abusus): تعني حق بيع المورد.²

كما تعرف أيضا على أنها: "كل مبادلة بين شخصين في مبادلة حقوق الملكية بالنسبة للأشياء موضع التبادل، وبالتالي فإن حق الملكية هو حق اجتماعي لاختيار استعمال سلطة اقتصادية".³

1- محمد بوهدة وآخرون، حوكمة الشركات في ظل النظريات التعاقدية وسبل إرسائها في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020، ص 425.

2- نورة محمدي، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، 2017-2018، ص 4-5.

3- رحوي حسبية، بيبصار عبد المطلب، دور النظام المؤسسي في الاقتصاد الجزائري من خلال الحكم الرشيد وحوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسات العمومية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 16.

وعرفها "Demstsz" على أنها: "أداة من أدوات المجتمع، تستمد أهميتها من حقيقة كونها تساعد الفرد في تشكيل توقعاته مسبقا، وهو ما يمكنه من تحديد تعاملاته مع الآخرين".¹

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن نظرية حقوق الملكية هدفت إلى:

- تحديد حقوق الملكية وفق الشرطين التاليين: تفرد المالك باستعمال الأصل والقابلية للانتقال.

- تعتبر حقوق الملكية حقوقا قابل للتحويل مقابل حقوق مماثلة.

- تمثل نوعا من الحقوق الاجتماعية والمتمثلة في اختيار استعمال سلعة اقتصادية.

2- أصناف ملكية المؤسسة

يصنف كل من Furubotn et Pejovich ملكية المؤسسات إلى الأنواع التالية:²

أ- المؤسسة الرأسمالية (Entreprise Capitaliste):

يكون حق الاستغلال والاستعمال والإفراط من حق شخص واحد أو مجموعة أشخاص، ويوجد

حالتين:

لما يكون المالك هو المسير: إذ لا يوجد فصل بين وظيفة القرار وتوظيف الملكية، هذا ما يجعل

المؤسسة الرأسمالية أكثر نجاعة.

- في وجود المسير والمالك: تشكل المؤسسة الرأسمالية تنظيم فعال، لأن آلية الحوكمة تسمح بمراقبة

متخذي القرار والحث على التسيير لصالح المساهمين، والمساهم يعتبر دائما داخليا متبقيا أي آخر من

يأخذ حقوقه في حالة إفلاس المؤسسة.

1- إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، 2015-2016، ص 09.

2- بلبركاني أم خليفة، آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، جانفي 2014، ص ص 48-49.

ب- المؤسسة التي يسيطر فيها المسير (Entreprise Managériale):

تقسم حقوق الملكية، حيث المالك له حق الإفراط واستغلال المنتج، مثلا له الحق في بيع أسهمه، أما المسير يملك حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي للمؤسسة. هذا التقسيم لحقوق الملكية قد يسبب نزاع المصالح (Des conflits intérêts) بين المالك والمسير، المسير لا يملك رأس المال لذا لا يبحث عن رفع قيمة الثروة لصالح المساهمين، فالريح عند المسير يكون في استقلاليته وتعزيز مكانته.

ج- المؤسسة العمومية (Entreprise Publique):

حيث يكون حق الاستعمال (L'usus) جماعي من قبل مجموعة العمال، أما الاستغلال والإفراط (Fructus et Abusus) يكون ملك للدولة، أو السلطة العمومية. هذا النوع من المؤسسات يكون ذات طبيعة غير ناجعة. يرى Gomez في هذا السياق: "أن كل العمال لهم فوائد لما تكون المؤسسة متطورة، لكن كل واحد يفضل تقديم عمل أقل، حسب هذه العقلانية يوجد عدم الترابط بين مستوى الأجر والجهد الفردي المبذول.

د- المؤسسة التعاونية (Entreprise Coopérative):

حق الملكية يكون جماعي، لا يوجد ملاك حقيقيون، مما يميز غياب الرقابة الفعالة للتسيير، وبما أن حق الاستغلال يكون جماعيا للعمال والمسيرين فقد تكون عدم النجاعة في هيكل المؤسسة.

3- فرضيات نظرية حقوق الملكية:

تقوم فرضيات نظرية حقوق الملكية على العناصر التالية:¹

- يعظم الأعوان الاقتصاديون مهامهم في المنفعة للبحث عن المصلحة الشخصية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يتعاملون معه ومهما كانت حقوق الملكية التي يمتلكونها.

- يتبع أي شخص أهدافه الشخصية لكن يخضع إلى القيود المفروضة عن طريق هيكل التنظيم الذي يعمل معه.

1- Simon Y, Teznds du Montcel H, *Théorie de la firme et réforme de l'entreprise*, *Revue économique*, Vol. 28, N° 03, 1997, pp. 323-324.

- تعظيم الأرباح أو الثروة لا يعد الحجة الوحيدة لمهمة المنفعة للكون الاقتصادي إلى جانب الوسائل المالية التي تحتوي على وسائل غير نقدية مثل الترقية، شروط العمل، وقت الفراغ أثناء العمل.
- رغبات الشخص المبنية من خلال سلوكه على السوق.
- ليست المعلومة كاملة وليست تكاليف المبادلة معدومة.

الفرع الثاني: نظرية تكاليف الصفقات

يقصد بتكاليف الصفقات تكاليف تشغيل نظام اقتصادي أو تبادل اقتصادي حيث: برزت هذه النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي **Ronald Coase** سنة 1937 ثم تم تطويرها فيما بعد من طرف الاقتصادي **Oliver Williamson** سنة 1975.

1- ظهور نظرية تكاليف الصفقات:

ظهر مفهوم نظرية الصفقات لأول مرة في مقال الأمريكي (1937) **Ronald Coase** الحائز على جائزة نوبل سنة 1991 بعنوان طبيعة المنشأة، ففي هذا المقال أعطى **Coase** تفسيراً بأن البحث عن التنسيق التجاري عن طريق الأسعار يؤدي إلى نوعين من التكاليف، تكاليف مرتبطة بالبحث عن الأسعار التامة، وتكاليف التفاوض، وأكد **Coase** أن الفاعلين يفضلون اللجوء إلى نوع من التنسيق البديل والمؤسس والقائم على التسلسل وليس على الأسعار بحيث تكون تكاليف الصفقة مرتبطة بالتنسيق التجاري (الأسعار) أكبر من تلك المرتبطة بالتنسيق الإداري المتسلسل.¹

وطور **Williamson** (1999) هذه النظرية حيث قسم نظرية تكاليف الصفقات إلى ثلاث مراحل هي: مرحلة تحليل سمات الصفقات، فهي تختلف من صناعة لأخرى، ثم حدد وسائل دعم الصفقات المتمثلة في هياكل الحوكمة، ثم اقترح في النهاية نموذج للاختيار المسبق، ويدعو كذلك **Williamson**

1- بن عزة إكرام وآخرون، تطبيق أخلاقيات الأعمال وعلاقتها بالممارسات السلمية للحوكمة في منظمات الأعمال - حالة الشركة السعودية للإلكترونيات المتقدمة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2017، جامعة الوادي، الجزائر، ص40.

بصفة دائمة إلى مقارنة المزايا بالنسبة لهياكل الحوكمة بدل من مقارنة الهيكل المثالي في السوق النيوكلاسيكية، كما أن **Williamson** يعارض اللجوء إلى السوق لأنه لا يوجد هيكل للحوكمة المثالية.¹

2- تعريف نظرية تكاليف الصفقات:

لقد تعددت التعاريف المقدمة لنظرية تكاليف الصفقات نذكر منها:

حيث عرف **"Williamson"** تكاليف الصفقات على أنها: "كافة التكاليف التي يتحملها الأطراف في سعيهم لإقامة وتنفيذ اتفاقيات وعقود، أو هي تكلفة التعاقد في السوق".²

وحسب تعريف **"Ronald Coase"**: "يعتبر تكاليف الصفقة تغطي الأسعار، المفاوضات، الأتعاب، تنمة الصفقة، أي تغطي جميع التكاليف المتعلقة بإبرام صفقة ما، وذلك بالتناظر مع المعلومة المتوفرة".³

وأيضاً فإن نظرية تكاليف الصفقات: "تقوم على فكرة أن المؤسسة لديها العديد من التعاقدات الداخلية (من خلال التنظيم) والتعاقدات الخارجية (من خلال السوق) والتي تسمح لها بخلق القيمة، وأن كل تعاقد ضمنه المؤسسة هو تعاقد يتضمن تكاليف يطلق عليها تكاليف الصفقات أو المعاملات، وفي حالة ما إذا كانت تكلفة المعاملة التي تنتج عن اللجوء إلى السوق أعلى منها من تكلفة المعاملة الداخلية، فالمؤسسة ستلجأ إلى القيام بتلك المعاملة بنفسها، أي ستعمل على تحقيقها من الداخل".⁴

1- Ghertman M, Olivier Williamson: Un Nobel pour l'économie et la gestion, Revue de gestion, N° 200, 2010, p. 70.

2- نورة محمدي، مرجع سابق، ص 09.

3- وهابي كلثوم، محاضرات في مقياس النظريات الاقتصادية للمنشأة، موجهة إلى السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، 2019-2010، ص 03.

4- إلياس شرشافة، حوكمة الشركات دروس، دراسة حالات وتمارين محلولة، الطبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 52.

3- تكاليف الصفقات:

حيث تم تقسيمها حسب Ronald Coase إلى:¹

- تكاليف البحث والمعلومات: وهي التنبؤ بالمعلومة قبل حدوثها من أجل استغلالها في الوقت المناسب.
- تكاليف التفاوض واتخاذ القرار: ففي بعض الأحيان تكون خصوصيات تنفيذ العقد بين العارض والطالب معقدة، مثلا: الكمية الواجب توريدها، المدة الزمنية، النوعية الجيدة، والتمن المطلوب، الضمان المقترح، ولهذه الأسباب يستغرق اتخاذ القرار وقت ويتطلب تكلفة.
- تكاليف الرقابة والمتابعة: حيث تعتبر عملية الرقابة من أهم الآليات التي يعتمد عليها المتعاملين الاقتصاديين لضمان السير الحسن لموضوع الصفقة (العقد) لتحقيق الأهداف المسطرة بين المتعاقدين، ولهذا يرى Coase بأن المتعاملين لهم الخيار بين وسيلتين للتنسيق وهما السوق والمؤسسة اللتان تشكلان الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي.

4- خصائص الصفقات:

يوجد عنصرين أساسيين للصفقات هما: الفرضيات السلوكية وسمات الصفقات، هذه الأخيرة تتم أو تكتمل بواسطة العنصر البشري، إذ لا بد من تحديد الصفقات السلوكية قبل تحليل سمات الصفقات.²

4-1- الفرضيات السلوكية لنظرية تكاليف الصفقات:

توجد فرضيتين لنظرية تكاليف الصفقات تتمثل فيما يلي:

1- بوش فاطمة الزهراء، بلعربي عبد القادر، حوكمة قطاع الأعمال في الجزائر بين الإصلاحات الاقتصادية وضبابية البيئة المؤسسية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 01، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2021، ص 31.

2- Ghertman M, Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction, Revue française de Gestion, N° 142, 2003, p 45.

- الرشادة المحدودة :

كان (1974) Hubert Simon أول من طور مفهوم الرشادة المحدودة، حيث عبر فيها بكون الفرد لا يملك القدرة على الاطلاع على كافة المعلومات، وفهم وتوقع ردود الموظفين والموردين والعملاء والمنافسين بشكل دقيق.¹

- الانتهازية: والتي تعني البحث عن الذاتية من قبل الفرد باستخدام وسائل قد تكون مشروعة.

فقد أكد (Williamson) على استحالة الوصول إلى عقد تام بين جميع الأفراد يأخذ بعين الاعتبار كامل المتغيرات الحالية والمستقبلية ولا يترك مجالاً للصدف والتي يمكن أن تؤثر على حقوق جميع الأطراف المتعاقدة، لذا تظهر ضرورة إقامة نظم للرقابة والمتابعة يتم التوافق عليها خلال العقد، وأيضاً بعد التعاقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك.²

4-2- سمات نظريات تكاليف الصفقات:

تعتبر هذه السمات والفرضيات كمحددات لتكاليف الصفقات، إذ تعد عناصر أساسية للاختيار الأمثل لأساليب الحوكمة، وبحسب (Williamson)، تتمثل هذه السمات في ثلاث عناصر وهي: "خصوصية الأصول، عدم التأكد ودرجة تكرار الصفقة".³

- خصوصية الأصول: يكون الأصل متخصصاً عندما لا يكون إلا في إطار صفقة معينة، وإذا استخدم في صفقة أخرى تكون تكاليفه أكبر وعالية، وبالتالي يكون الأصل منخفض نسبياً من ناحية الخصوصية، عندها يمكن استخدامه في صفقات أخرى بتكلفة منخفضة.

- عدم التأكد: وذلك لأنه ليس بالضرورة توفر المعلومات، وتنقسم حالة عدم التأكد إلى:

أ- عدم التأكد الداخلي: والتي تشمل الطبيعة الضمنية للمهام التي تقوم بها المؤسسة.

ب- عدم التأكد الخارجي: وهي متعلقة بالبيئة الخارجية للمؤسسة.

1 - Ghertman M, Idem.

2- إلياس شرشافة، مرجع سابق، ص ص 53-54.

3- Ghertman Michal, Op.Cit , p 46.

- درجة التكرار (تعدد الصفقة): حيث أنه في حالة عدم تكرار الصفقات، فإنه لن يكون هناك مبررا لتكاليف هياكل الحوكمة المختلفة عند الاختيار، ومنها: الحجم، العدد والبعد الزمني للصفقات مهمة لتحديد هياكل الحوكمة.¹

الفرع الثالث: نظرية الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة من أهم النظريات الحديثة في العلوم المالية، إذا تعد إطارا فكريا استخدم كأداة بحث لتفسير ظاهرة العلاقات التعاقدية، فقد جاءت نظرية الوكالة لتبين آليات المراقبة في المؤسسات لحل النزاع الحاصل بين المسيرين والمساهمين.

1- نشأة نظرية الوكالة:

يعد مقال الباحثين (Meckling et Jensen) في سنة 1976 المعنون بـ Theory of the Firm Agency Costs and Ownership Structure Managerial Behavior، والتي ترجع جذورها إلى مشروع بحث نشأ بـ (Rochester University) بداية السبعينيات، فقد سعى مشروع البحث للإجابة عن سؤالين مهمين وهما: من يراقب المتحكم أو المسيطر في الشركة الرأسمالية؟ وكيف تنظم عملية مراقبة الجهد الإنتاجي؟ حيث أن الرقابة تشمل وضع آليات محفزة لنشر المعلومة لأن الأعران المتصفون بالرشادة والعقلانية يمتلكون قدرا من المعلومات الضرورية لتقييم مجهوداتهم². إذن، نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها للمؤسسة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في المؤسسة، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى.³

1- نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2017، ص 47.

2- مهدي شرقي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة - حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 138.

3- بن عزة اكرام وآخرون، مرجع سابق، ص 41.

2- تعريف نظرية الوكالة:

تعددت التعاريف المقدمة لنظرية الوكالة وهي كالاتي:

يعرف الباحثين Jensen et Meckling هذه النظرية على أنها: "عقد يستخدم فيه شخص أو أكثر خدمات شخص آخر للقيام بأعمال نيابة عنه، مما يعني ضمناً تفويض باتخاذ القرار إلى الوكيل". هذه العلاقة يمكن تجسيدها في المؤسسة الاقتصادية بين مساهمين (باعتبارهم مالكي المؤسسة) والمدراء باعتبارهم المسيرين بناء على تفويض المساهمين لهم.¹

وعرّفت أيضا على أنها "العلاقة التي يقوم من خلالها الشخص (المالك أو الموكل أو الأصيل) باللجوء الى خدمات شخص آخر (الوكيل) حتى ينجز بعض الأعمال نيابة عنه، وبالمقابل يفوض الوكيل في اتخاذ بعض القرارات".²

كما تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وأن هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة المؤسسات. إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل، فالهدف الرئيسي لنظرية الوكالة هو توضيح كيف تصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها، مما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الأصيل.³

وتعرف أيضا بانها "إطار فكري استخدم كأداة بحث لتفسير ظاهرة العلاقة التعاقدية التي عرفت في ميادين كثيرة العمل والفكر الإنساني".⁴

¹ العمراوي زوبير، محاضرات في مقياس الإدارة المالية المعقدة مدعمة بسلاسل وتمارين الأعمال الموجهة، مطبوعة محكمة، قسم علوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، 2020-2021، ص14.

² - Fateh Debla, **Gouvernance d'entreprise et gestion de l'immatériel dans les entreprises privatisées en Algérie ; Exemple des ressources humaines**, Revue des recherches économiques et managériales, faculté des sciences économique et de gestion, Université Mohamed Khider, Biskra , N° 02, Décembre 2007, p. 62.

³ بكريتي نصيرة، دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس 2017-2018، ص ص 27-28.

⁴ -Asma TRABLESI, **Les déterminants de la structure du capital et les particuliers du financement dans les PME: Doctorat en sciences de gestion**, Université Paris IX Dauphine, France, Décembre 2006, p. 17.

وتعرف نظرية الوكالة المؤسسة على أنها مجموعة من التعاقدات بين مختلف الأطراف، وترى كيفية تبادل حماية المصالح بين هذه الأطراف، فتوجه عدة أطراف مهتمة بالمؤسسة وهم: الملاك، الدائنون، العمال، الزبائن وافراد العائلة والشركة بصفة عامة.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن علاقة الوكالة:

- تنشأ بين شخصين (طبيعيين أو معنويين) أو أكثر.

- يقوم من خلالها الموكل (الأصيل) بتفويض سلطة القرار إلى الوكيل والذي بدوره يتحمل مسؤولية القرار.

- تقوم بمعالجة (حل نزاع) تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل عبر آليات المراقبة.

3- فرضيات نظرية الوكالة:

تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات وهي:²

3-1 - فرض كفاءة السوق:

ترتبط كفاءة السوق المالية بالأساس بالعلاقة بين القيمة السوقية للأدوات المالية ولاسيما الأسهم العادية والمعلومات المتاحة ومدى انعكاس تلك المعلومات بالقيمة السوقية للأوراق المالية بشكل كامل وسريع موضوعي، سواء كانت هذه المعلومات مستنبطة من القوائم المالية أو في تحليلات أو تقارير عن أداء المؤسسات ويستند فرض السوق الكفو على أن:

- المعلومات تسهل تحديد القيمة الاقتصادية للمؤسسة من خلال قيمة الأسهم.
- تساعد الأسواق في توزيع كفو للموارد الاقتصادية.

3-2- فرض التصرف الرشيد:

تشير نظرية الوكالة إلى أنه في أسواق العمل ورأس المال يتجه الوكلاء إلى تعظيم منفعتهم الخاصة على حساب حملة الأسهم في الشركة، إذ أن الوكلاء يمتلكون القدرة على أن يعملوا لتحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على مصالح المالكين، بسبب عدم تماثل المعلومات بينهم وبين

¹ صورية بن عزيزة، نور الدين زعييط، أثر هيكل الاستدانة في تكاليف الوكالة "حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2010-2017"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد7، العدد 11 (مكرر)، الجزائر، جوان 2019، ص 239.

² بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02، جامعة بلديدة 2، الجزائر، 2011، ص ص 38-41.

المالكين وعليه يعرف المدراء أفضل من المالكين فيها إذ أنهم قادرين على تحقيق أهداف حملت الأسهم، والدليل على السلوك الإداري في الحرص على المصلحة هو استهلاك بعض موارد المؤسسة على شكل أجر إضافي وتجنب المواقف التي تتطوي على المخاطرة.

3-3 - فرض اختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة:

يوجد اختلاف بين أهداف وأفضليات كلا من الأصيل والوكيل، فبينما يسعى الأول (الأصيل) إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من جهة وعمل من قبل الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الطرف الثاني (الوكيل) يسعى إلى تعظيم منفعة من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل جهد أقل.

3-4 - فرض الاختلاف في خاصية تحمل المخاطرة:

إن لكل من الأصيل والوكيل موقف تجاه المخاطرة بينما يعد الأصيل محايدا للمخاطرة في الوكيل يتميز بابتعاده أو تجنبه للمخاطرة ولذلك فإن كلا منهما يضغط لتقويم احتماله غير متكامل اتجاه تصرفات التي يخوض بها الطرف الأول (الأصيل) الطرف الثاني (الوكيل) للقيام بها، ويعني ذلك أنه يتطلب من الأصيل أن يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل مخاطرة أو جزء منها لكي لا يؤدي ذلك إلى الاضرار بمصالح الأصيل من تم تدارك المصالح وهذا يعني المشاركة في المخاطرة.

3-5 - فرض عدم تماثل المعلومات:

تفترض نظرية الوكالة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وأن إنجاز أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها المالك ويحدث أحيانا هذا إما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وبذلك يستعمل الوكيل المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر.

4- تكاليف الوكالة:

تكاليف الوكالة هي تلك التكاليف التي تنشأ بسبب تضارب المصالح بين حملة الأسهم (المالكين) والمدريين، وتنقسم تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أقسام وهي:¹

4-1- تكاليف الرقابة (Coût du contrôle): يتحملها الأصيل لمراقبة سلوك الوكيل (المدير أو المسير) وجعله يعمل على تعظيم مصلحته الشخصية، أي أنه يتحملها لإقضاء السلوك الانتهازي للوكيل، لأن نظرية الوكالة مبنية على أساس المبدأ النيوكلاسيكي، أين يهدف كل عون إلى تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة للشركة، ويمكن للوكيل تحديد أثر هذه التكاليف على دخله، على اعتبار أنه أعلم من الغير بوضعية الشركة.

4-2- تكاليف التعهد والالتزام (coût d'engagement): يتحملها الوكيل (المدير أو المسير) ليعزز للأصيل كفاءته في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة والمتوافقة مع رغبته.

4-3- التكاليف المتبقية (coûts résiduels): هي تلك التكاليف الناتجة عن استحالة تطبيق رقابة شاملة على سلوك وتصرفات الوكيل، وفي هذه الحالة تفوق التكلفة الحدية للرقابة الأيراد الحدي للمستثمر، إذا تحققت هذه النتيجة يكون من الأجدر أن يتحصل الوكيل على تلك المصاريف بدلا من استخدامها في الرقابة، كما تعبر التكاليف المتبقية من الخسائر الناتجة عن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين.

5- مشكلة الوكالة:

تهدف نظرية الوكالة إلى معالجة مشكلات العلاقة بين الأصيل والوكيل من ناحية انفصال الملكية عن الإدارة، لذلك فإن تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن عملية الانفصال سوف تتسبب في وجود صراعات، فمشكلة الوكالة تنشأ من خلال تعرض الأصيل إلى الخسارة، نتيجة سلوك وتصرفات الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لعظيم عائد الأصيل،² والمتمثلة فيما يلي:³

¹ - أوصيف لخضر، فرحات عباس، دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 408-409.

² - عبد القادر عيادي، نشأة المحاسبة وتطورها في ظل نظرية الوكالة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 33 (02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص ص 214.

³ - صلواتشي هشام سفيان، حوكمة المؤسسات، دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص ص 134-135.

5-1- مشكلة تضارب المصالح: تنشأ هذه المشكلة إثر اختلاف مصالح ورغبات الأطراف المشكلة لعقد الوكالة، حيث كل طرف يبحث على تحقيق مصلحته الخاصة حتى لو كانت على حساب الطرف الآخر فأصل هذا المشكل يعود إلى السلوك الأناني والانتهازي للأطراف المشكلة لرباط العقود.

5-2- مشكلات الاختيار المعاكس: تتمثل هذه المشكلة في الانتقاء المعاكس للموكل أو للمسير للخيارات المرغوبة من طرف حملة الأسهم أو المالكين بعبارة أخرى فهذا الانحراف يعود سببه السلوك الانتهازي للمسير أو للإدارة المستقلة عن الملكية في تحقيق مصالحها الخاصة حتى ولو كلف ذلك الانحراف على أهداف الفئة المالكة.

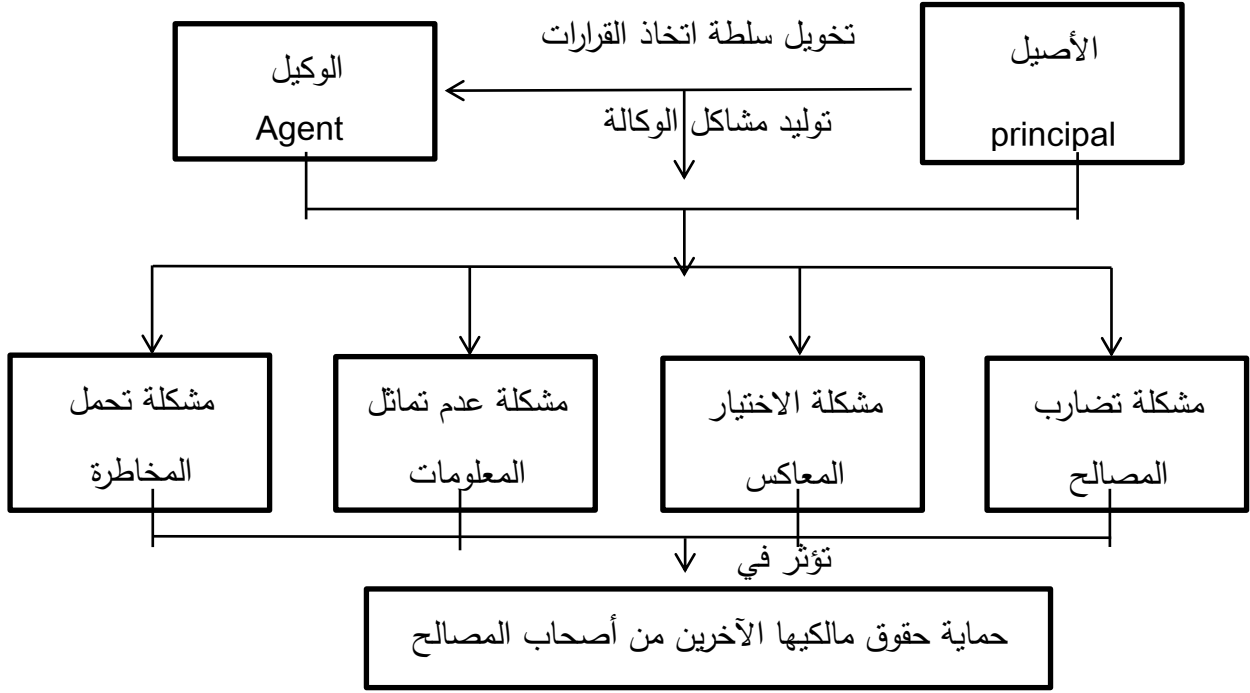
5-3- مشكلة عدم تماثل المعلومات: لقد أشرنا سابقا في عناصر فروض نظرية الوكالة إلى هذه المشكلة والتي تعود سببها إلى قدرة الوكيل أو المسير أو الإدارة على إخفاء بعض المعلومات وعلى التصريح ببعض الآخر لطرف الوكيل، وبذلك يستعمل الوكيل المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى ولو تعارضت مع مصلحة الموكل، ومن بين النماذج التي تدرس مشكلة عدم تماثل المعلومات يمكن أن نذكر نموذج الاشارات الذي يفرض ثلاثة اقتراحات متعلقة بمسيري المؤسسة، والمتمثلة في النقاط الآتية:

- مسيري المؤسسات الفعالة والمحقة للأداء لا يوظفون ولا يعتمدون على السلوك الانتهازي.
- القرارات المالية لمسيري المؤسسات الفعالة تشكل إشارة معلوماتية بالنسبة للسوق.
- حصة المسير الفعال يكون أن مؤسسته فعالة، عبارة عن إرسال اشارات مكلفة وصادقة ولا يمكن تقليدها وهذا من أجل اجتناب الاختيار المعاكس.

5-4- مشكلة تحمل المخاطر: يعود أصل هذه المشكلة إلى الطبيعة غير الكاملة لعقود الوكالة ما بين أطرافها فبناء على مشكلة تضارب المصالح فكل طرف من أطراف الوكالة يسعى إلى تحميل المخاطرة إلى الطرف المعاكس ويكون عدم ممارسة الطرف الوكيل للمهام الإدارية، تبحث هذه الفئة باعتبار نفسها محايدة للمخاطرة على تحميلها على الطرف الوكيل حتى لا تتحمل مصالحها للأضرار أما الطرف الوكيل فيسعى بدوره إلى الاجتناب والابتعاد عن المخاطرة مستغلا بذلك طبيعة عقد الوكالة.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة لمختلف المشاكل النابغة من العلاقة المتداخلة بين الموكل والوكيل، نقدم الشكل الآتي، من أجل توضيح ذلك.

الشكل رقم (1): مشاكل نظرية الوكالة



المصدر: صلواتشي هشام سفيان، مرجع سابق، ص 136.

الفرع الرابع: نظرية حوكمة المؤسسات

تعتبر نظرية حوكمة المؤسسات من أهم وأشمل المصطلحات حيث ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بهذا المفهوم في العديد من الاقتصاديات الناشئة والمستخدم، لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة ملكيتها ونشاطها.

1- تعريف نظرية حوكمة المؤسسات:

يعد لفظ حوكمة الشركات مشتق من أصل الكلمة الانجليزية "Corporate Governance" من الفعل "Govern" المرادف للفعل اللاتيني "Gubernonnce" والذي يقابله في اللغة العربية الفعل يقود أو يدير، بمعنى التوجه بدل السيطرة والتحكم، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي أتفق عليها فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.¹

¹ - لحرر خالد، صمود سيد أحمد، دور حوكمة الشركات في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية اتجاه المساهمين، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، جوان 2020، ص 587.

وفيما يلي بعض التعاريف المقدمة لحوكمة المؤسسات:

يعرفها "Wolfensohn" بأنها "ذلك النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية".¹

ويعرفها "Porkinsoh" في كتابه "Corporate Governance" عام 1994 الأشمل على أنها: "الإجراء الإداري والتنسيقي المعتمد والذي يعكس مصداقية إدارة الشركة في رعايتها لمصالح الشركاء".²

كما عرفها معهد المدققين الداخليين IIA على أنها: "المنظومة المتضمنة للسيوررات والهيكل المطبقة من طرف الإدارة بهدف إيصال، توجيه، إدارة ومتابعة نشاطات الشركة بغرض تحقيق الأهداف".³

كما عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) عام 1991 على أنها "استخدام السلطة السياسية، وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".⁴

وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الاجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والافصاح والشفافية والمسائلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة".⁵

وبالرغم من اختلاف التعاريف إلا أن مجملها تجمع على أن نظرية الحوكمة هي:

¹ - علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 24.

² - غلاي نسيمية وآخرون، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال الجزائرية "دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد 8، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 290.

³ - حاج قويدر قورين، دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة باتيمبال بعين الدفلى - ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص 187.

⁴ - بوزياني العربي، جطبي غالم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخدامها، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021، ص 435.

⁵ - بوقرة رايح، غانم هاجرة، عنوان المداخلة: الحوكمة: المفهوم والأهمية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012، ص 1.

- نظام يمكن من خلاله إدارة المؤسسة والرقابة عليها والتحكم فيها.

- مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة في الأداء عن طريق الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

2- خصائص نظرية حوكمة المؤسسات:

تتمثل خصائص نظرية حوكمة المؤسسات في:¹

2-1- الانضباط: من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة وقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية.

2-2- الإفصاح والشفافية: يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت وتلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة الضغوطات.

2-3- الاستقلالية: ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ووجود رئيس مجلس الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين، بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.

2-4- المساءلة: ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

2-5- المسؤولية: وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قياس مجلس الإدارة والإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة

¹ العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية - رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2015-2016، ص 17-18.

مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة وترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعة تقارير المراجعين الداخليين والاشراف على أعمال المراجعة الداخلية واحترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة.

2-6- العدالة: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأقلية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتياجات العامة، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الاساءة لحقوقهم كالمشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح.

2-7- المسؤولية الاجتماعية: ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

3- أهمية نظرية حوكمة المؤسسات:

تتمثل أهمية نظرية الوكالة في العناصر التالية:

- 1-3- تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- 2-3- رفع مستوى أداء الشركات في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي لدول تلك الشركات.
- 3-3- الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من قوائم مالية لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
- 3-4- توفير قواعد حوكمة الشركات والإطار التنظيمي الذي يمكن الشركة من تحديد أهدافها وكيفية تحقيقها.¹
- 3-5- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين.
- 3-6- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.

¹ - سيد عبد الرحمان عباس بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص ص 57-58.

3-7- تضمن المؤسسات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.¹

4- أهداف نظرية حوكمة المؤسسات:

حيث تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 4-1- تحسين كفاءة وفعالية الشركات وضمان استمرارها ونموها في دنيا الأعمال.
 - 4-2- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.
 - 4-3- التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاءه.²
 - 4-4- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.
 - 4-5- منع الوساطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
 - 4-6- تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.³
- 5- مبادئ نظرية حوكمة المؤسسات:

تعرف على أنها "مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على شركات المساهمة وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة التي تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة" وفي عام 2004 توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى صيغة

¹ - عمر مطر جمعه النيايدي، دور الحوكمة في تفعيل سياسات الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحوكمة والسياسة العامة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم الحوكمة والمجتمع، جامعة الامارات العربية المتحدة، نوفمبر 2019، ص21.

² - عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشاوي، الحوكمة المؤسسية، مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص36.

³ - عبد الله غالم، بن الضيف محمد عدنان، تفعيل دور الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب دولية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 10.

جديدة للمبادئ الخاصة بحوكمة المؤسسات بهدف دعم الثقة في سوق رأس المال وذلك بعد الأحداث التي حدثت بعد سنة 1999 وتمثلت هذه المبادئ أساسا في:¹

5-1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي: "ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية". وتوجد مجموعة من العناصر التي يجب مراعاتها عند وضع إطار حوكمة الشركات، وهي على النحو التالي:

- تأثير إطار حوكمة الشركات على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق.
- توافق إطار حوكمة الشركات مع أحكام القانون.
- توزيع المسؤوليات في إطار حوكمة الشركات على الجهات المختلفة.
- تحويل الجهات المعنية السلطات اللازمة لتنفيذ إطار حوكمة الشركات.²

5-2- حفظ حقوق جميع المساهمين:

ينبغي على المنظمات أن تحترم حقوق المساهمين ومساعدة حملة الأسهم في ممارسة تلك الحقوق، ونقل ملكية الأسهم واختيار أعضاء مجلس الإدارة والمشاركة في أرباح الشركة ومراجعة القوائم المالية، وإبصال المعلومات وحقوق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.³

5-3- المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يتضمن هذا المبدأ معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة بمعاملة عادلة، مع حماية حقوق المساهمين الصغار أو الأجانب من أي عمل أو إجراء تعسفي من قبل المساهمين الذين يمتلكون السلطة داخل المؤسسة.

¹ - سترة العلجة، دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بعين لكبيرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017-2018، ص ص 52-53.

² - ياقوت موساوي، دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة الوكالة من خلال دورها في التأثير على الهيكل المالي، دراسة حالة مجمع الفنادق، سياحة وحمامات معدنية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص 170.

³ - حابي أحمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة والاقتصاد الرقمي، الجزائر، 2015، ص 81.

كما يجب أن يتم التصويت من قبل الأمناء المفوضين بعد الاتفاق مع أصحاب الأسهم، وإلغاء العراقيل المتعلقة بالتصويت، وألا تسفر إجراءات المؤسسة عن صعوبة أو ارتفاع في تكلفة التصويت، مع ضمان الشفافية في كل المعاملات التي تقوم بها المؤسسة ممثلة في مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.¹

4-5- دور أصحاب المصالح:

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما حددها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرض العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة ويندرج تحت هذا البند العناصر التالية:

- يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- بينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح ينبغي أن تاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.²

5-5- الإفصاح والشفافية:

ينص هذا المبدأ على أنه: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات."³

5-6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، مسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

¹ - سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص استراتيجية المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - 2015-2016، ص 23.

² - عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص ص 40-41.

³ - لخضر رينوية، أعمار عزاوية، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالي، المجلد 04، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 43.

- يجب على مجلس الإدارة في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.
- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية بما في ذلك: وضع استراتيجية الشركة، سياسة الخطر، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الأداء.¹

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول طبيعة الملكية في المؤسسة الاقتصادية

تمثل المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية في المجتمع ذلك لأنها تقوم بتوفير مختلف متطلبات أفراد المجتمع وحاجياتهم من خلال إنتاج السلع والخدمات وكذلك بتوفير مناصب الشغل وبذلك فهي تضمن لهم العيش الكريم، إلا أن ملكية هذه المؤسسات تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه، وبذلك يختلف نظامها والقوانين المطبقة عليها.

نظرا للارتباط الموجود بين المؤسسة الاقتصادية وملكيتها رأس مالها وجب علينا دراسة ومعرفة مفهوم الملكية ثم مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها لكي نستطيع معرفة العلاقة الموجودة بينهما لذلك نبدأ بتعريف الملكية.²

الفرع الأول: تعريف الملكية

تعرف الملكية "على أنها حق التصرف في الشيء بصفة مطلقة واستعماله حسب القوانين والنظام، وكانت الملكية في بدايات القرن التاسع عشر أحد رواسي المنظمة الاجتماعية الليبرالية بحيث كان حق الملكية يعتبر مثل الحق في الحرية، كما تعرف الملكية على أنها " الحق الذي بمقتضاه يعود الشيء إلى شخص معين وفي هذا التعريف الكلاسيكي ثلاث حقوق هي:

* حق التصرف واستعمال الشيء (USUS)، حق الانتفاع بالعوائد التي يأتي بها هذا الشيء (FRUCTUS) وحق التصرف به (ABUSUS).

¹- مصطفى يوسف كافي وآخرون، الحوكمة المؤسسية، الطبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص ص 66-67.

²- شرياف وحيدة، التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009-2010، ص 68.

من جهته، يعرف القانون المدني الجزائري على أن الملكية "هي حق التمتع والتصرف في الأشياء بشرط أن لا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين والأنظمة"، وفي نفس السياق "مالك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون أن يتلف أو يفسد أو يتغير، وتشمل ملكية الأرض ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علواً أو عمقا"، و"مالك الشيء حق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته ما لم يوجد نص أو اتفاق يخالف ذلك".¹

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة الاقتصادية

إن إعطاء تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمرا بالغ الصعوبة، نظرا لتعدد وتباين آراء الباحثين بموضوعها وأيضاً من حيث الزاوية التي يركز عليها التعريف.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر التعاريف التالية:²

- "المؤسسة الاقتصادية: هي الإطار التنظيمي المهيكل، القائم على استغلال موارد المجتمع توفيراً لما يلبي احتياجات أفرادها المادية وغير المادية".

- "المؤسسة الاقتصادية؛ تنظيم اقتصادي يستخدم عناصر الإنتاج المناسبة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، بغرض إنتاج قيم اقتصادية بهدف الربحية".

كما يعرفها مكتب العمل الدولي على أنها:

- "هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة".³

وهناك من يعرفها على أنها:

- تنظيم يجمع العنصر البشري والوسائل المالية والمعلوماتية والتكنولوجية والمادية لإنتاج خدمة (و/أو) سلعة متاحة للبيع".⁴

¹- المرجع نفسه، ص ص 68-69.

²-دبيش أحمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018-2019، ص 04.

³- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 24.

⁴- Shantel Bussenault, martine Pretet, Economie et gestion de l'entreprise, Édition Vuibert, 2eme Ed, 1998, p 60.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها:¹

" كيان اقتصادي يستعمل موارد بشرية ووسائل مادية وغير مادية من أجل إنتاج سلع وخدمات لبيعها في السوق بهدف تحقيق الربح".

- المقصود بالكيان وجود ذمتين ماليتين مستقلتين إحداهما للمؤسسة والأخرى للشخص أو الأشخاص المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة.

- المقصود بكون المؤسسة اقتصادية أي أنها تقوم بنشاط اقتصادي الهدف منه تحقيق الربح، أي أن الهدف من نشاطاتها ليس خيريا ولا تطوعيا إنما هو ربحي.

- المقصود بالوسائل التي تستعملها المؤسسة للقيام بنشاطها هي:

- الموارد المادية: كالأراضي والمباني والمعدات.

- الموارد غير المادية: كالتكنولوجيا والخدمات.

- الموارد المالية: كرؤوس الأموال.

- الموارد البشرية: كالموظفين والعمال.

الفرع الثالث: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص من بينها:²

- المؤسسة مركز للتحويل (للإنتاج) (Centre de Transformation): إن المؤسسة هي ذلك المكان الذي يتم فيه تحويل المواد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات)، وتتمثل المواد الأولية في رؤوس الأموال، المعلومات.....

¹ - د. بوشريبة محمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري-، قسنطينة، الجزائر، 2019-2020، ص06.

² - علي بشاغة، اللامركزية وفعالية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، سكيكدة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص ص41-42.

- المؤسسة مركز للتوزيع (Centre de réparation): تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة لتستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية مثل:

- الأجر التي توزع على الأعمال الأجراء.

- الأرباح والمداخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس أموالهم سابقا.

- مستحقات الإيجار الخاص بالمقررات والمعدات الخاصة بالمؤسسة.

- الفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك على الأموال المقترضة.

- دفع مستحقات الموردين.

- تسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

- المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية (Centre de vie social): تعتبر المؤسسة مكانا يتم فيه العمل جماعيا (رجال ونساء) من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، حيث يقضي أغلبية العمال ثلث أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر بين العمال ك: صراعات، محبة، خيبة، أمل، رضا...

- المؤسسة مركز للقرارات الاقتصادية (Centre de décision): تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتجات، كمية الإنتاج، الأسعار، التوزيع، التصدير، الاتصال.....، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، ذلك أن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة) وحسب درجة أهميتها.

إن اتخاذ القرارات من مسؤوليات الإدارة في المؤسسة، ويترتب عليها نتائج مختلفة، وعليه لا بد من مراعاة العوامل التي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار (المؤهلات، الأهداف، الموارد، البيئة)، حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرار السليم الذي يسمح لها بتقليل حالات عدم التأكد ويزيد من فرص النجاح، وذلك في ظل ضغط المنافسة والمساهمين والمستهلكين والأجراء.

- المؤسسة شبكة للمعلومات (Réseaux d'information): إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية)، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها إلى المقررين "نظام اتصالات" من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.

- المؤسسة مركز للمخاطرة (Centre de risque): إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات تسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.

وهناك من يلخص خصائص المؤسسة الاقتصادية في العناصر التالية:¹

أولاً: وحدة اقتصادية تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، أي كياناً مستقلاً نتحصل من محيطها على مختلف الموارد التي تحتاج إليها لتقوم بعملية الإنتاج التي تدر عليها دخلاً (في شكل قيمة مضافة) يوزع جزء منه على العوامل التي ساهمت على إنتاجه.

ثانياً: هيكل منظم أي مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض ومنظمة من أجل تحقيق أهداف معينة، يجسد هذا الهيكل من خلال هيكل وظيفي يحدد مختلف الوظائف والمسؤوليات في المؤسسة، كما أنها تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار.

الفرع الرابع: أنواع المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية

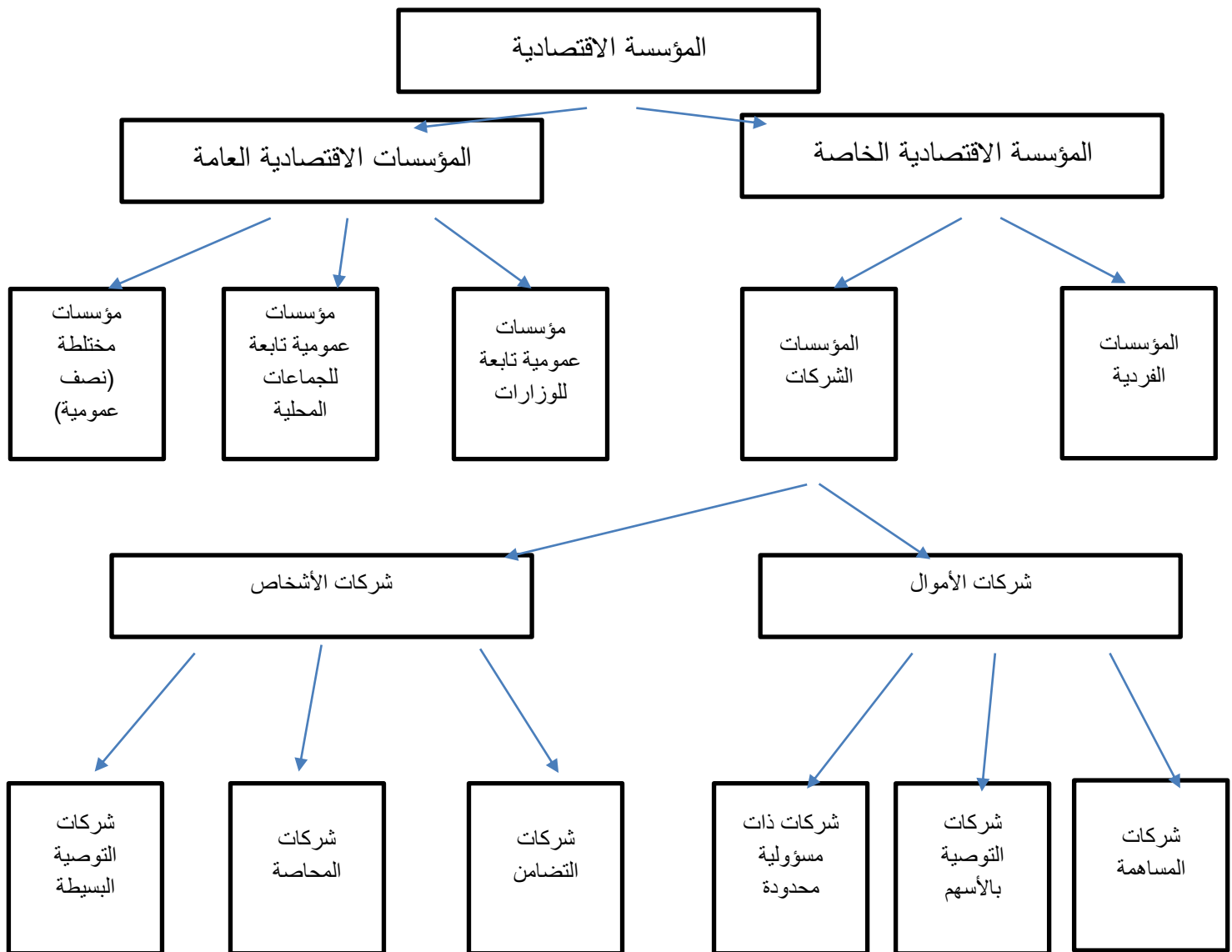
تختلف المؤسسات من حيث شكلها القانوني، حجمها، قطاع نشاطها وطبيعتها ملكيتها، وهذا ما أدى إلى وجود عدد من معايير التصنيف، فمثلاً هناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال كمعيار للحجم وهناك من يأخذ رقم الأعمال وغيرها، وفيما يلي سنتطرق إلى تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة ملكيتها، حيث تنقسم إلى مؤسسات عمومية، مؤسسات خاصة ومؤسسات مختلطة.²

سنتطرق في دراستنا هذه إلى نوعين فقط من المؤسسات الاقتصادية حسب معيار طبيعة الملكية وهما: المؤسسة الاقتصادية العمومية والمؤسسة الاقتصادية الخاصة.

¹-بوشريبة محمد، مرجع سابق، ص 06.

²- شرياف وحيدة، مرجع سابق، ص 71.

والمخطط التالي يوضح مختلف أنواع هذه المؤسسات:



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق.

1- المؤسسة العمومية الاقتصادية:

1-1 تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية:

تعرف المؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها: " مؤسسة ذات شخصية مستقلة تنشئها الدولة وتمتلكها من غير مساهمين، تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية ممثلة بالوزير المختص أو بمجلس إدارة تعينه السلطة التنفيذية، ويكون لها حساباتها المستقلة، وتدار وفقا لأساليب المشروعات الخاصة، وتخضع للمحاسبة العامة".¹

المؤسسة الاقتصادية العمومية: "هي عبارة عن تنسيق لمجموعة من العوامل المختلفة، مندمجة مع بعضها البعض من أجل الإنتاج وتبادل السلع مع أعوان اقتصاديين آخرين في ظل محيط تختلف شروطه من زمان إلى آخر ومن مكان لآخر".²

وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسات العمومية الاقتصادية هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا، حيث تهدف من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وتطويره.

1-2- أنواع المؤسسات العمومية الاقتصادية:

تظهر أنواع المؤسسة العمومية الاقتصادية في ثلاثة أشكال هي:

- المؤسسة الاقتصادية العمومية "التابعة للوزارات" (وطنية).
- المؤسسة الاقتصادية العمومية المختلطة (نصف عمومية).
- المؤسسة الاقتصادية العمومية التابعة للجماعات المحلية.

¹- بوخناف هشام، وظيفة العلاقات العامة وانعكاساتها على أداء المؤسسة العمومية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص: علاقات عامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011، ص30.

²- عمر صخري، مرجع سابق، ص 24.

1-2-1 - المؤسسة الاقتصادية العمومية التابعة للوزارات:

هي مؤسسات تعرف بالمؤسسات الوطنية، تكون تابعة مباشرة للوزارة المشرفة على القطاع موضوع نشاط المؤسسة، أي أن ملكية رأسمالها تعود للوزارة المنشئة وهي مؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، تسند مهام تسييرها لأطراف أو لأشخاص يعينون لغرض ذلك من طرف الوزارة المنشأة، يلتزمون بتقديم كل الوثائق التي تمكن الوزارة الوصية من إجراء رقابتها المستمرة والتأكد من سلامة وفعالية التسيير.¹

1-2-2-1 - المؤسسة الاقتصادية العمومية المختلطة (نصف عمومية):

هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاع العام والخاص، أي مؤسسات عمومية تشترك مع مساهمين خواص.²

1-2-3-1 - المؤسسة الاقتصادية العمومية التابعة للجماعات المحلية:

هي مؤسسات تنشأ من قبل الولايات أو البلديات أو بالشراكة بينهما، غالبا ما تكون متوسطة أو صغيرة الحجم، ويكون نشاطها في الغالب يتمحور حول النقل والأشغال العمومية، تسند مهام تسييرها لأطراف أو أشخاص يعينون لغرض ذلك، يلتزمون بتقديم كل الوثائق التي تمكن الجهة المنشئة من إجراء رقابتها المستمرة والتأكد من فعالية وسلامة التسيير.³

2- المؤسسة الاقتصادية الخاصة:

1-2-1 - تعريف المؤسسة الاقتصادية الخاصة:

تعرف المؤسسات الخاصة على أنها مؤسسات تعود ملكيتها لشخص أو مجموعة من الأشخاص وتخضع للقانون الخاص،⁴ وتأخذ عدة أشكال هي:

¹-دبيش أحمد، مرجع سابق، ص18.

²- بوشريبة محمد، مرجع سابق، ص10.

³-دبيش أحمد، مرجع سابق، ص18.

⁴- شرياف وحيدة، مرجع سابق، ص74.

2-2 - أنواع المؤسسات الاقتصادية الخاصة:

1-2-2 - المؤسسات الفردية:

هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص طبيعي واحد، وتختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال، الذي يقوم بعملية الإدارة والتنظيم كما يقدم أحيانا جزء من عمله ويحصل في المقابل على الربح لوحده، حيث تتمثل في المؤسسات الفلاحية، التجارية والصناعات التقليدية، وتسير عادة من طرف شخص واحد عادة ما يكون هو المالك.¹

2-2-2 - المؤسسات الشركات:

تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة.² وتنقسم الشركات بشكل عام إلى نوعين رئيسيين هما:

(أ) شركات الأشخاص: شركات التضامن، شركات المحاصة وشركات التوصية البسيطة

(ب) شركات الأموال: شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم.

أ- شركات الأشخاص:

تقوم على الاعتبار الشخصي وعلى الثقة المتبادلة بين الشركاء وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: شركات تضامن، شركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة.³

1- شركات التضامن:

تعتبر أهم شركات الأشخاص وأقدمها ظهورا، تعود تسميتها لـ "Jaque Savary" في كتابه "التاجر الكامل" الذي نشره عام 1675، حيث عبر عنها بأنها الشركة التي يباشر الشركاء فيها التجارة باسمهم جميعا، وهي شركة تصلح للمشروعات صغيرة الحجم فقط، والتي تقوم بين أفراد تربطهم علاقات شخصية كأفراد الأسرة الواحدة، ويقدم الشركاء فيها حصصا متساوية أو غير متساوية القيمة، قد تكون في شكل

¹ - شرياف وحيدة، المرجع السابق، ص 74.

² - عمر صخري، مرجع سابق، ص 27.

³ - بوشريبة محمد، مرجع سابق، ص 08.

نقدي أو عيني أو في شكل عمل، وهي حصص غير قابلة للتداول إلا برضا جميع الشركاء، كما أن مسؤولية الشريك عن ديون الشركة لا تتوقف عند قيمة حصته المقدمة، وإنما قد تتعداها إلى ممتلكاته الخاصة، أي تشمل كامل ذمته المالية.¹

2- شركات التوصية البسيطة:

تتكون هذه الشركة من نوعين من الشركاء:²

الشريك المتضامن: يتفق المركز القانوني للشريك المتضامن في شركة التوصية البسيطة فيكون الشريك المتضامن مسؤولاً مسؤولية شخصية عن ديون الشركة حتى في أمواله الخاصة وبالتضامن مع الشركاء الآخرين كلما اشتملت الشركة على أكثر من شريك متضامن.

الشريك الموصي: إن الشريك الموصي لا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود قيمة الحصة التي يقدمها في رأس مال الشركة سواء كانت عينية أو نقدية، إذ لا تكون حصته عبارة عن عمل، ويترتب على المسؤولية المحدودة للشريك الموصي أن إفلاس الشركة لا يؤدي إلى إفلاسه، كما لا يمكنه أن يقوم بإدارة الشركة واسمه لا يظهر في اسم الشركة.

3- شركات المحاصة:

هي شركة مستقرة لا وجود لها (قانوناً أو اسم تجاري أو ذمة مالية) بالنسبة للغير، وعلى هذا لا تتمتع بالشخصية المعنوية (لا يتم إشهارها ولا تقييد في السجل التجاري).³

ب- شركات الأموال:

وهي على شكل مؤسسات مالية بحيث تسمح للعديد من الأفراد استثمار ما لديهم من أموال، ومن خصائصها أنه لا أثر للاعتبار الشخصي فيها، كما أن اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول،⁴ حيث تنقسم إلى:

¹ دببش أحمد، مرجع سابق، ص ص16-17.

² شرياف وحيدة، مرجع سابق، ص75.

³ بوشريبة محمد، مرجع سابق، ص09.

⁴ بوشريبة محمد، المرجع نفسه، ص09.

1- شركات المساهمة:

هي عبارة عن شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، حيث يشتريها المساهم عند التأسيس ولا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم المشارك بها.¹

2- شركات ذات المسؤولية المحدودة:

هي عبارة عن شركة تؤسس من قبل شخص واحد أو عدة اشخاص لا يتجاوز عددهم الخمسين شريك (50) كحد أقصى، لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص، برأسمال يحدد بحرية من طرف الشركاء، يقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية، يمكن أن يكون في شكل نقدي أو عيني أو في شكل عمل".²

3- شركات التوصية بالأسهم:

وهي نوع قانوني من أنواع الشركات التجارية وتعتبر مشابهة إلى حد كبير لشركة التوصية البسيطة مع اختلاف جوهري، وهو أن رأس المال الشركة يقسم إلى أسهم وتكون حصة الشريك الموصي من الأسهم قابلة للتداول، كما هو الحال في شركات المساهمة بدون الحاجة إلى موافقة الشركاء المتضامنين.³

المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي

يهدف هذا المطلب إلى الإحاطة بمختلف العناصر المتعلقة بالأداء المالي والذي بدوره، يحتل أهمية كبيرة لدى الشركات بمختلف أنواعها حيث أن هذه الشركات تواجه تحديات كبيرة فيما بينها نتيجة لعولمة السوق والإنتاج الاقتصادي واتساع التركيز على المنتج والخدمة المقدمة، حيث أن الأداء المالي يركز على مؤشرات مالية يتم استخدامها كمقياس لمستوى إنجاز الشركات لأهدافها ورغباتها، حيث تعتبر هذه المؤشرات كأداة تحفيزية لاتخاذ قرارات استثمارية مستقبلية مما يوصلها لمناصب ذات ريادة ونجاح

¹ بوسنة محمد، محاضرات في تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019-2020، ص 11.

² دببش أحمد، مرجع سابق، ص 17-18.

³ بوشريبة محمد، مرجع سابق، ص 09.

كما كان الشاغل الرئيسي لممارسي الأعمال التجارية في جميع أنواع المنظمات لأن الأداء المالي له آثار على صحة المنظمة، وفي نهاية المطاف على بقائها وأيضا يعكس الأداء المالي فعالية الإدارة وكفاءتها في الاستفادة من موارد الشركة وهذا بدوره يساهم في اقتصاد البلاد ككل.¹

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

بغرض فهم الأداء المالي جيدا سنتطرق بدايةً إلى تعريف مصطلح الأداء.

أولاً: تعريف الأداء

- يعرف الأداء على أنه: "العلاقة بين النتيجة والتكاليف المترتبة عن تحقيق هذه النتيجة".²
- كما يعرف على أنه: "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".³
- من خلال ما سبق يمكن القول بأن الأداء هو: "فعل يعكس مدى قدرة المؤسسة على استغلال الموارد المتاحة لها من أجل تحقيق جملة الأهداف المسطرة.

ثانياً: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.⁴

1- باسل أمين شعيب مسمح، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، 20118، ص 26.

2 -Aissat Amina, **La gestion des rémunération, un outil de motivation au service de la performance au traviole** « Cas de l'entreprise privée algérienne cevital » Mémoire de gestion en science économiques université Mouloud Mammeri de tizi-ouzou, 2012, p 97.

3- الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 218.

4- نورة محمدي، مرجع سابق، ص 53.

وباعتبار الأداء المالي هو أحد أنواع الأداء، تعدد المفاهيم المقدمة للأداء المالي كذلك، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب زاوية مختلفة، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

- الأداء المالي هو: "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".¹

- ويعرف أيضا على أنه يعبر عن: "مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة مسبقا من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة".²

- كما يعرف أيضا على أنه: "الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة والمتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة".³

من خلال ما تقدم من تعريفات يمكن لنا أن نعرف الأداء المالي على أنه: "تشخيص للوضع المالية للشركة بالاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج وغيرها من الجداول الملحقة، بهدف تحديد مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة ومدى الفعالية في تحقيق الأهداف المخططة، ومدى الكفاءة في استخدام موارد الشركة، وبالتالي تحديد مدى تمتع وتحقيق الشركة لها من أمان يزيل عنها العسر المالي".⁴

1- عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة (2006-2011)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص 24.

2- عبد الغني دادان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكات المالية دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 34-35.

3-E.Scospi, **Dialogue autour de la performance en entreprise**, Edition HARMATTAN, Paris, 1999, 18.

4- نورة محمدي، مرجع سابق، ص 53.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

أولاً: أهمية الأداء المالي

- يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:¹
- تقييم ربحية الشركة وتحسينها بهدف تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهمين.
 - تقييم سيولة الشركة بغرض تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات.
 - تقييم تطور الشركة بغرض معرفة توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثماراتها.
 - تقييم مديونية الشركة لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي.
 - تقييم توزيعات الشركة بغرض معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح.
 - تقييم تطور حجم النشاط، وذلك بهدف تزويد الشركة بمجموعة من الميزات ذات الأبعاد الاقتصادية، بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

ثانياً: أهداف الأداء المالي

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي تحقيق ما يلي:²

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسات الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تقاؤها مستقبلاً.

1- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 46.

2- توفيق سميح، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة الناس العربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2015، ص 38.

- تحديد مسؤولية كل مركز أو كل قسم في المؤسسة الاقتصادية عن موطن الخلل أو الضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبيًا أو إيجابيًا، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء المؤسسة.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل ونوعية جيدة.
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء المالي على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع فصناعة فقطاع وصولاً للتقييم الشامل.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، حيث تشكل تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، إذ تضم العوامل الداخلية المتغيرات الداخلية الخاصة بالمؤسسة، أما العوامل الخارجية فهي تشمل العوامل المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

1- العوامل الداخلية:

وهي مجموع العوامل التي تنشأ من المتغيرات التي تطرأ على المحيط الداخلي للشركة، ولهذه العوامل خاصية تسمح للشركة بالتحكم والسيطرة من خلال قدرتها على التحكم في الجانب السلبي، فنقل من تأثيره وتعزز الجانب الإيجابي وتدعم تأثيره،¹ وتشمل العوامل الداخلية ما يلي:

1- عمر مازن ذياب ملحم، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان الدولي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني 2019، ص 47.

أ- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل في جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، فيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات، أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة على في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ب- المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذ طريقة عقلانية وتقييمها، ومدى ملاءمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم الأداء التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.¹

ج- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة والتي تلزم هذه المؤسسات التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف

1- محمد محمود الخطيب، المرجع السابق، ص ص 48-49.

الملاءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانبا متعددة من القدرة التنافسية وتقليل المخاطر، بالإضافة إلى زيادة الأرباح.¹

د- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الوائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات، حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات.²

2- العوامل الخارجية:

ويقصد بها مجموعة العوامل أو المتغيرات من خارج المنشأة وتؤثر عليها، والتي يصعب السيطرة عليها والتحكم في مجراها، وعلى إدارة المنشأة التكيف مع تلك العوامل،³ وتشمل العوامل التالية:

أ- العوامل الاقتصادية:

تشكل هذه الأخيرة أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة، ومن جهة ثانية لكون المحيط الاقتصادي هو المصدر لمختلف موارد

1- عبد الباقي بضياف وآخرون، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016)، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، 2018، ص 552.

2- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 51.

3- سماح عفيف عاشور الفار، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin'sq، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة أعمال، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2018، ص 13.

المؤسسة والمستقبل لمختلف منتجاتها، وتنعكس آثار هذه العوامل على أداء المؤسسة في المدى القصير (كالمواد، الطاقة، المنافسة)، كما لها أثر على المدى الطويل.¹

ب- العوامل الاجتماعية والثقافية:

لا تقل هذه الأخيرة أهمية عن سابقتها نظرا لوزن البعد الاجتماعي في محيط المؤسسة ومساهمته في كثير من الأحيان في التأثير على العوامل الأخرى، وتتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي توجد في المؤسسة، وقد تقف هذه العوامل في كثير من الأحيان عائقا أمام تحسين أداء المؤسسة.

ج- العوامل السياسية والقانونية:

تتضمن على سبيل المثال السياسة الداخلية والخارجية للدولة، القوانين المنظمة للمؤسسات والأسواق، الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، ولهذه المتغيرات أثرها على الأداء، قد يكون إيجابيا يشكل فرصة لتحسين الأداء أو سلبيا يمثل خطرا يجب التخفيف من حدته.²

الفرع الرابع: مؤشرات الأداء المالي

يتم قياس الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية، حيث تصنف هذه المؤشرات إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة.

1- نعيمة يحياوي، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة تسيير واقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 220.

2- يحياوي نعيمة، مرجع سابق، ص 221.

1- المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي:

يقاس الأداء المالي استنادا إلى البيانات المحاسبية المشتقة من التقارير المالية، ويتم قياسه بمجموعة من المؤشرات،¹ وتتمثل فيما يلي: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب المردودية، نسب الربحية.

1-1- نسب السيولة: تعرف السيولة على أنها مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية،² ومن أهم هذه النسب نجد:

أ- **نسب السيولة العامة (نسبة التداول):** تحسب هذه النسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)، بمعنى آخر تبين عدد مرات قابلية أصول المؤسسة الجارية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، فإن هذا يعني أن الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل).³

ب- **نسبة السيولة السريعة:** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون، وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

1- محمد رزقون وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم - دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر (2005-2010)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02 - العدد 03، جامعة عمار تليجي، الأغواط، جوان 2018، ص 217.

2- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000، ص 71.

3- بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، موجهة للسنة الأولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات، تسويق فندي وسياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 - قالم - الجزائر، 2018-2019، ص 29.

4- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، قسم التسيير، شعبة الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة - الجزائر، 2011-2012، ص 99.

ج- نسبة السيولة الجاهزة: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد كافة ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}) / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

1-2- نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول، ولعلّ إدارة المنشأة وحملة أسهمها أكثر المهتمين بهذه المجموعة من النسب، وهذا وتعتبر نسب النشاط مؤشراً عمّا إذا كان الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم. وتتضمن هذه النسب ما يلي:

أ- معدل دوران مجموع الأصول: يتم حساب معدل دوران إجمالي الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول، وبهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول،² حيث:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

ب- معدل دوران الأصول الثابتة: ويعتبر هذا المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة في إدارة تلك الأصول، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمنشأة يفوق مثيله على مستوى الصناعة فإن ذلك قد يعني إما كفاءة في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل الدوران عن مثيله على مستوى الصناعة، فإن هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أو المغالاة في الاستثمار فيها، حيث يحسب هذا المعدل كما يلي:³

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

1- بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2010-2011، ص 33.

2- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية "مدخل تحليل معاصر"، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص ص 90-95.

3- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية "مدخل تحليل معاصر"، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص 83.

ج- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه، ويحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

د- **معدل دوران المخزون:** ويستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مران قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة ويحسب كالتالي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

ويمكن استخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

ويساعد معدل دوران المخزون في احتساب فترة الاحتفاظ بالمخزون المعروفة أيضا باسم أيام الجرد المعلقة (ديو)، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحويل مخزونها إلى مبيعات.² ويحسب وفق ما يلي:

$$\text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} = 365 / \text{معدل دوران المخزون}$$

هـ- **معدل دوران الذمم المدينة:** يؤشر هذا الدوران الإدارة الجيدة للموارد، ولأنه جزء من تقييم السياسة الائتمانية للشركة ونجاحها في إدارة الائتمان، لذلك يفضل أن يكون الدوران مرتفع، لأنه يعكس نجاح الشركة بالاستثمار بالذمم المدينة، ويحسب هذا المعدل وفق الصيغة التالية:³

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{متوسط الذمم المدينة}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

1 - المرجع السابق، ص 84.

2- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص ص 61-62.

3- عدنان تايه النعيمي، آرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، اليازوري، 2007، ص ص 95-96.

و- معدل دوران الذمم الدائنة: وتستخدم هذه النسب كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة:
طريقة الاحتساب:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \text{تكلفة المشتريات أو البضاعة المباعة} / \text{متوسط الذمم الدائنة}$$

ويساعد معدل دوران الذمم الدائنة في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بالأيام، وتسمى أيضا بفترة الائتمان، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية حيث:¹
طريقة الاحتساب:

$$\text{فترة دفع الذمم الدائنة} = 365 / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

1-3- نسب المديونية: تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها مقارنة مع التمويل الداخلي (الأموال الخاصة)، ومن أهم هذه النسب نذكر:
أ- نسبة الملاءة العامة: تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير في تمويل إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما تدنت هذه النسبة دلّ ذلك على أن المؤسسة غير مشبعة بالديون، وكلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من 1 قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد، وتحسب بالعلاقة:²

$$\text{الملاءة العامة} = \text{مجموع الديون} / \text{إجمالي الأصول}$$

ب- نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة حجم الديون إلى الأموال الخاصة ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية (الأموال الخاصة)، تحسب بالعلاقة:³

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

ج- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من

1- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص ص 64-65.

2- سعيدة بورديمة، التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة - الجزائر، 2014-2015، ص 44.

3- رزقي محمد، محاضرات في مقياس التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجربة وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - الجزائر، 2019-2020، ص 11.

الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:¹

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

د- القدرة على السداد: تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية طويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة:²

$$\text{القدرة على السداد} = \frac{\text{الديون المالية (طويلة الأجل)}}{\text{القدرة على التمويل الذاتي (CAF)}}$$

1-4- نسب المردودية: تعرف المردودية على أنها ذاك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، وتتمثل نسب المردودية فيما يلي:³

أ- المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب- المردودية المالية: وهي العلاقة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:⁵

1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية - سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر، 2008-2009، ص 54.

2- سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 44.

3- سلطاني عادل، محاضرات في مقياس التشخيص المالي، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - الجزائر، 2020-2021، ص 03.

4- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية الفنون KHANAGHAZ خلال الفترة (2005-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر، 2008-2009، ص 87.

5- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000-2002)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص:85.

المردودية المالية: النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

1-5- نسبة الربحية: تعكس نتائج هذه النسب كفاءة وفعالية أداء المنشأة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة، ولهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا على تحقيق الهدف الذي يبرر استمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية،¹ حيث تتمثل نسب الربحية فيما يلي:

أ- هامش الربح التشغيلي: تعتبر هذه النسبة كمقياس لكفاءة التشغيل، حيث أنها توضح مدى الانخفاض المحتمل في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة في تحمل الخسارة، ويلاحظ أنه إذا ظل مجمل الربح ثابت نسبيا في حين هامش الربح التشغيلي يتضاعف فهذا معناه أن مصاريف التشغيل ترتفع بدرجة غير متناسبة مع النشاط، وتحسب كما يلي:²

الدخل التشغيلي / صافي رقم الأعمال خارج الرسم

ب- هامش صافي الربح: يوضح صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، ويظهر قدرة المؤسسة للسيطرة على التكاليف، ويحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{هامش صافي الربح (PM)} = \text{صافي الدخل} / \text{صافي المبيعات}$$

2- المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي:

أدت المتغيرات الاقتصادية الحديثة للكشف عن قصور مقاييس الأداء التقليدية في إعطاء صورة متكاملة عن الأداء بمختلف أبعاده، وقد تمثل هذا القصور بصفة أساسية في عدم قدرة مقاييس الأداء التقليدية على:

أ. إهمال القيم السوقية: تعتمد المعايير التقليدية حصريا على القيم المحاسبية مما يجعلها عاجزة عن مواكبة تطور الأداء المالي للمؤسسة.

1- حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي "لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 74.

2- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 79.

3- بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2016-2017، ص 27.

ب. إهمال تكلفة الأموال الخاصة: تضمنت مؤشرات الأداء المالي التقليدية كلفة الديون المالية وذلك من خلال حساب الفوائد المالية المستخرجة من جدول حسابات النتائج، في حين أهملت كلفة الأموال الخاصة مما يجعل النتيجة الصافية لا تعبر حقيقة عن مدى قدرة المؤسسة على خلق القيمة؛

ج. سهولة التأثير عليها: تعتمد المقاييس التقليدية على مؤشرات وأرصدة محاسبية يسهل التأثير عليها من طرف المسيرين وفقا لأهدافهم.

د. عدم القدرة على الكشف على جهود الإدارة: قد ساهمت بالفعل في تعظيم ثروة الملاك أم لا، وهذا ما أدى بالمؤسسات إلى التوجه نحو تطوير أساليب تقييم الأداء المالي كمحاولة لتطوير وتحديث نفعية التقارير المالية تلبية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية،¹ وتتمثل المؤشرات الحديثة فيما يلي:

2-1- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): يعتبر هذا المؤشر معيارا لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها، بمعنى أنه مؤشر يقوم بقياس أداء المسيرين أمام المساهمين، حيث يعبر عن الهامش الناتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة معينة وتكلفة الموارد التي استخدمتها.²

ويتم حسابها بالعلاقة التالية:³

$$EVA = (ROIC - WACC) \times IC$$

حيث:

ROIC: معدل العائد على رأس المال المستثمر.

1- شعشوع أحمد وآخرون، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة - دراسة تحليلية مقارنة بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والمؤشرات المالية التقليدية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد التاسع - العدد الأول، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر مارس 2021، ص ص 253-254.

2- قنون عبد الحق، قنون ريم، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لأسهم الشركات الخدمية المدرجة في مؤشر SBE120 الفرنسي خلال 2013-2017، مجلة آفاق علمية، المجلد 12 - العدد 03، جامعة تمنراست، 2020، ص 496.

3- رشيد حفصي وآخرون، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم - دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2014-2016، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد التاسع - العدد الثالث مكرر (الجزء الثاني)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص 207.

WACC: التكلفة المرجحة لرأس المال.

IC: رأس المال المستثمر.

أو: بالعلاقة التالية:

$$EVA = NOPAT - IC \times WACC$$

NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة.

WACC: التكلفة المرجحة لرأس المال.

IC: رأس المال المستثمر.

2-2- القيمة السوقية المضافة (MVA):

يقصد بها الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين، وبهذه الصورة التحليلية فإن MVA وفق نظر الشركة المسوقة تعد معيارا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة، كما أنها المقياس للفاعلية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح الشركة وفعاليتها، وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$MVA = \sum_{T=1}^N \frac{EVA}{(1+K_i)^t}$$

حيث:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

K_i : التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال.

كذلك توجد طرق لحساب القيمة السوقية المضافة وهي:

1- خالد سيف الإسلام بوخلخال، علال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة - دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 12 - العدد 01، ص 149.

2-2-1- طرق حساب القيمة السوقية المضافة: هناك العديد من الاجتهادات والمحاولات لإيجاد الطريقة الأمثل لحساب وتحديد القيمة السوقية المضافة، ومن أكثر الطرق شيوعاً في حساب القيمة السوقية المضافة هي:¹

1- طريقة الفرق بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية: وحسب هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية وفق العلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة (MVA) = القيمة السوقية للسهم - القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

2- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للشركة: وفق هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) ما هي إلا القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للمؤسسة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي، بمعنى آخر هي خصم للتدفق الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للمؤسسة خلال الزمن، وتحسب وفق العلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة (MVA) = القيمة الحالية لكل القيم الاقتصادية المضافة المستقبلية.

3- طريقة الفرق بين القيمة السوقية الكلية للشركة ورأس المال المستثمر: وفق هذه الطريقة تحسب القيمة السوقية المضافة وفق العلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة (MVA) = القيمة السوقية الكلية للشركة - رأس المال المستثمر

2-3- مؤشرات عائد التدفق النقدي على الاستثمار (CFROI):

يعتبر من أهم المؤشرات لخلق القيمة، حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل، أو اختيار وتقييم المشروع المراد تمويله، ويتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإذا كان هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهناك إنشاء للقيمة، أما إذا كان العكس فنقول أن هناك تدمير للقيمة، ويحسب من خلال قسمة فائض التدفق النقدي التشغيلي على الأصل الإجمالي، وذلك حسب العلاقة التالية:²

1- مليكاوي مولود، مطبوعة محكمة في مقياس الإستراتيجية المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - الجزائر، ص 33-34.

2- شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة - دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 245.

(CFROI) = فائض التدفق النقدي التشغيلي / الأصل الإجمالي.

ويحسب أيضا وفق الطريقة التالية:

$$CI = \sum_{t=1}^T \frac{CF_t}{(1 + CFROI)^t} + \frac{VR_t}{(1 + CFROI)^t}$$

حيث أن:

CI: المبلغ المستثمر (الأصل الاقتصادي) بالمبالغ الإجمالية قبل الاهتلاكات والمؤونات ويحسب بعد الضريبة؛

CF_t : التدفقات النقدية التشغيلية أو التدفقات النقدية المتاحة.

تحسب التدفقات التشغيلية وفق الصيغة التالية:

$$CFE_j = RE_j(1 - t_{IS}) + DAP$$

تحسب التدفقات النقدية الحالية:

$$FCF_j = CFE_j - BFR - \Delta INV$$

T : عمر مشروع الاستثماري ويحسب وفق بالعلاقة التالية :

$$\text{عمر مشروع الاستثماري} = \frac{\text{التكلفة الإجمالية لحيازة المشروع}}{\text{مخصصات الاهتلاكات السنوية}}$$

VR_T : القيمة المتبقية للمشروع وتمثل القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية المتزايدة بمعدل g ولمدة غير منتهية ويحسب بالطريقة التالية:

$$VR_T = \frac{CFE(1 + g)}{CMPC - g}$$

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما توصل إليه بعض الباحثين السابقين في مجال دراستنا، فقد تم تقسيمه إلى مطلبين حيث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى بعض الدراسات السابقة باللغة العربية أما في المطلب الثاني سوف نتطرق إلى بعض الدراسات السابقة باللغة الفرنسية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سوف نتناول في هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة متشابهة لموضوع بحثنا باللغة العربية.

-الدراسة الأولى: دراسة شرياف وحيدة، بعنوان: التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لأنابيب الحديدية والشركة ذات المسؤولية المحدودة آل دوداح للخدمات العامة والتجارة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2009- 2010.

هدفت هذه الدراسة الي ابراز اهمية التحفيز والدور الذي يلعبه في تطور المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ووصولها لتحقيق اهدافها حيث تمثلت اشكالية البحث في: هل لطبيعة ملكية المؤسسات تأثير على فعالية التحفيز فيها.

وبهدف دراسة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الموجبي لدراسة اثر طبيعة الملكية على التحفيز في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة لمعرفة الاختلاف الموجود بينهما، وتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من أجل تقريب واسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية والخاصة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: التحفيز يتأثر بطبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية فالتحفيز في المؤسسة الاقتصادية العمومية يختلف من حيث التركيبة والأسس التي يمنح على أساسها عن نظام التحفيز في المؤسسة الاقتصادية الخاصة.

-الدراسة الثانية: دراسة نورة محمدي، بعنوان: أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة 2009-2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017-2018.

هدفت هذه الدراسة الى استطلاع مدى التزام شركات المساهمة العاملة في الجزائر بمبادئ حوكمة الشركات وكذا قياس اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر حيث تمثلت اشكالية البحث في: ما مدى التزام شركات المساهمة العاملة في الجزائر بمبادئ حوكمة الشركات؟ وهل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتطبيق الفعلي لآلياتها على الأداء المالي لهذه الشركات؟

ويهدف دراسة هذا الموضوع الى الاعتماد على مجموعة من المناهج حيث تم الاعتماد على كل من المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى اعتماد أسلوب دراسة حالة عينة من الشركات المساهمة العاملة في الجزائر من أجل تحديد واقع تطبيق وممارسة حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية وواقع تأثيرها على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة بها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد التزام من طرف شركات المساهمة العاملة في الجزائر لمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن OECD وكذلك وجود تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر.

-الدراسة الثالثة: دراسة باسل امين شعيب مسمح، بعنوان: أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حيث تمثلت إشكالية البحث في: ما هو أثر هيكل ملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويهدف دراسة الموضوع الى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى إستنتاجات يبنى عليها التصور المقترح.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر إيجابي لمتغير الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

-الدراسة الرابعة: دراسة الدكتور السيد محمود الحناوي، بعنوان: أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، دمنهور مصر، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تمثلت إشكالية البحث في: هل هناك علاقة بين أنماط هيكل الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المصرية وماهي طبيعة تلك العلاقة في حالة وجودها؟

ويهدف دراسة الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف هيكل الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية وتحليل العلاقة الموجودة بينهما.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة سلبية معنوية بين تركيز الملكية والإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية.

-الدراسة الخامسة: دراسة عبد الغني دادان، بعنوان: قياس تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس، جامعة الجزائر، 2006-2007.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل وسلوك الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في كل من بورصة الجزائر وبورصة باريس، حيث تمثلت إشكالية البحث في: إلى أي مدى تساهم المؤشرات المالية والاقتصادية في تفسير سلوك كل من قيمة المؤسسة ومعدل نموها وبنية هيكلها المالي باستعمال أسلوب التحاكي؟

ويهدف دراسة الموضوع تم الاعتماد على أسلوب المحاكاة كونه هو الأنسب وذلك نظرا لاتسام المحيط الخارجي بعدم التأكد واعتبار المؤسسة ليست في معزل عن المحيط وبالتالي فهي تتفاعل معه.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: وجود تباين في وجهات النظر بتقييم الأداء المالي حسب المقيمين والأكاديميين.

المطلب الثاني: سنتناول في هذا المطلب مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع بحثنا باللغة الاجنبية.

-الدراسة الأولى: دراسة مقال elmanaa madani ، wafa khilif wiem بعنوان:

effets de structure de propriete sur la performance دراسة تطبيقية على الشركات التونسية
2010.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير هيكل الملكية على الأداء المحاسبي حيث تمثلت إشكالية البحث في اختبار العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المحاسبي حيث تم دراسة عينة من 30 مؤسسة من المؤسسات الصناعية التونسية خلال الفترة الممتدة من 1999-2002.

ويهدف دراسة الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في أنه لا توجد علاقة بين تركيز ملكية رأس المال والأداء بالإضافة إلى أن العلاقة غير الخطية المفترضة بين الملكية الادارية والأداء المالي غير مؤكدة بالنسبة لحالة الشركات في هذه الدراسة.

-الدراسة الثانية: دراسة مقال dut van vo,truc viet THANH tran, nga thi phuong DANG

بعنوان: The impact of ownership structure on listed firms performance in vietnam دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فيتنام.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل الملكية على أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية، حيث تمثلت إشكالية البحث في: هل توجد علاقة بين هيكل الملكية وأداء الشركات؟

حيث تم دراسة عينة من 502 مؤسسة غير مالية مدرجة في أسهم بورصة "HOCHIMINH" وبورصة "HANOI" خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018.

ويهدف دراسة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في: أن ملكية الدولة لها علاقة مع أداء الشركات الفيتنامية المدرجة في البورصة بالإضافة إلى أن الملكية الأجنبية ودرجة تركيز الملكية لها علاقة مع أداء الشركات المدرجة في البورصة، كما أنه يجب على الشركات الفيتنامية المدرجة في البورصة أن تقلل من ملكية الدولة والملكية الأجنبية لتحسين أداء الشركاء من أجل معرفة تعزيز ثقة المستثمرين.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال دراستنا، نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية، والتي نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	مجال المقارنة
اجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020	انحصرت خلال الفترة الواقعة ما بين 1999-2018	الفترة الزمنية
هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الملكية ومختلف الجوانب المتعلقة بها وكذا مفهوم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادي العمومية والخاصة، بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين الأداء المالي وطبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية.	هدفت معظم الدراسات لإبراز ماهية الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وعلاقته بطبيعة الملكية	الأهداف
استخدمنا في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الحالية.	معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الميدانية	المنهجية
اعتمدنا في الدراسة الحالية على النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ومن ثم تحديد العلاقة بين الأداء المالي وطبيعة الملكية للمؤسسات الاقتصادية.	اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة من الأدوات، من بينها الاستبيان، المقابلة، قياس مؤشرات المردودية والمخاطرة... إلخ	أداة البحث المستخدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية للمؤسسة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بيئة الدراسة	أجريت الدراسات السابقة على المستوى الوطني والأجنبي	أجريت دراستنا على المستوى المحلي
مجتمع الدراسة (العينة)	يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة مفتوحة من القطاعات التي تضم المؤسسات الاقتصادية	يتكون مجتمع الدراسة من قطاع المؤسسات العمومية والخاصة والمتمثلة في مؤسسة مطاحن بن حمادي الخاصة ومؤسسة مطاحن البيان العامة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

خلاصة الفصل:

لقد تم التركيز في الفصل الاول على مختلف المفاهيم النظرية، حيث تم التطرق في المبحث الاول الى مختلف النظريات المفسرة لطبيعة الملكية، بالإضافة الى المفاهيم العامة حول طبيعة الملكية للمؤسسة الاقتصادية من خلال ذكر تعريف الملكية وكذا مختلف تعاريف التي اعطيت للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة الى تحديد خصائصها وانواعها حسب طبيعة ملكيه، لقد تم ابراز ماهية الاداء المالي من خلال ذكر مجموعه من التعاريف التي اعطيت للأداء المالي وكذلك اهميته واهدافه ومختلف العوامل المؤثرة عليه.

كما تطرقنا في المبحث الثاني الى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان

ومطاحن بن حمادي جرييور

تمهيد:

بعد الالمام بجميع الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، سنحاول في هذا الفصل قياس وتقييم الأداء المالي لأحدي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جريبور المتواجدين ببرج بوعريريج.

حيث سنقوم باستخدام إحدى أدوات التحليل المالي التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للحكم على الأداء المالي لهاتين المؤسستين ومعرفة مدى تأثر بطبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرفهما والإسقاط على ما تم تناوله في الفصل الأول، وبالتالي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عرض المؤسستين محل الدراسة وطريقة الدراسة وأدواتها

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومقارنة النتائج واختبار الفرضيات

المبحث الأول: عرض المؤسستين محل الدراسة وطريقة الدراسة وأدواتها

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم البطاقة التقنية للمؤسستين محل الدراسة، بالإضافة إلى عرض طريقة الدراسة والأدوات المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: عرض المؤسستين محل الدراسة

الفرع الأول: بطاقة تقنية لمؤسسة مطاحن الببيان

1- التعريف بالمؤسسة:

1-1- لمحة تاريخية:

انشأت الشركة الوطنية للمساميد والمطاحن والعجائن الغذائية والكسكي التي اعيد هيكلتها لتتنشق عنها مؤسسة الرياض سطيف الموزعة عبرا كامل التراب الوطني وقد انشأت مؤسسة الصناعات الغذائية لحبوب ومشتقاتها بمرسوم تنفيذي رقم 367/81 بتاريخ 1983/01/01 كشركة مساهمة براس مال قدره 100.000.000 وتم رفعه سنة 1993 الى 850.000.000 وفي ماي 1994 حول كليا بصندوق المساهمة لصناعات الغذائية بعدد أسهم 8500 سهم.

تم تحويل اسم المؤسسة كليا في 1997/01/18 لفائدة الشركة القابضة العمومية ازراعة الغذائية الاساسية agro alimentaire والتي تم حلها في شهر أوت 2001 وتتكون مؤسسة الرياض سطيف من 10 وحدات وشركات تابعة ومن بينها مطاحن الببيان وبناء على لائحة مجلس الدولة رقم 04 دورة 146 بتاريخ 2015/11/05 المتضمن مخطط عمل مجمع اقر وديف.

بناء على معظم الجمعية العامة الغير عادية لمؤسسة العمومية الاقتصادية المسماة مطاحن الصومام شركة مساهمة جلسة بتاريخ 2016/06/07 المنعقدة بمجمع اقروديف تم دمج ونقل مجموع ممتلكات من اصول و فروع حسب ما ورد بمخطط الحسابات الموزع في 2015/12/31 لمؤسسات المدمجة وهذا بموجب عقد اداري رقم 19 يتاريخ 2017/02/15 المتضمن الضم عن طريق الادمج لاربعة مؤسسات عمومية اقتصادية من بينها الشركة التابعة مطاحن الببيان والتي هي محل دراستنا ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية المسماة مطاحن الصومام والتي راس مالها 891.000.000 دج.

1-2-لمحة جغرافية:

تعتبر شركة مطاحن البيان من أهم الشركات التابعة لرياض سطيف و التي انشأت في اكتوبر 1997 مساحتها تقدر ب 157922 متر مربع منها 7832 متر مربع مغطاة حيث تقع على الطريق الوطني رقم 05 باتجاه الجزائر العاصمة من الشركات المساهمة بها راس مال يقدر ب891.000.000 وهي مختصة بانتاج و تسويق السميد و الفرينة بقدرة انتاجية تصل الى 9400 قنطار يوميا ويقدر انتاجها السنوي 14600 طن و قدرة تخزين المواد الاولية تقدر ب 12500 طن أما المواد التامة الصنع تقدر ب4000 طن.

1-3-أهم وحداتها: تتكون من أربع وحدات وهي:

- ✓ وحدة المشروع.
- ✓ وحدة التوسيع.
- ✓ وحدة بوخاري عمار .
- ✓ وحدة اوريسي عبد القادر.

1-4-المركز و نقاط البيع:

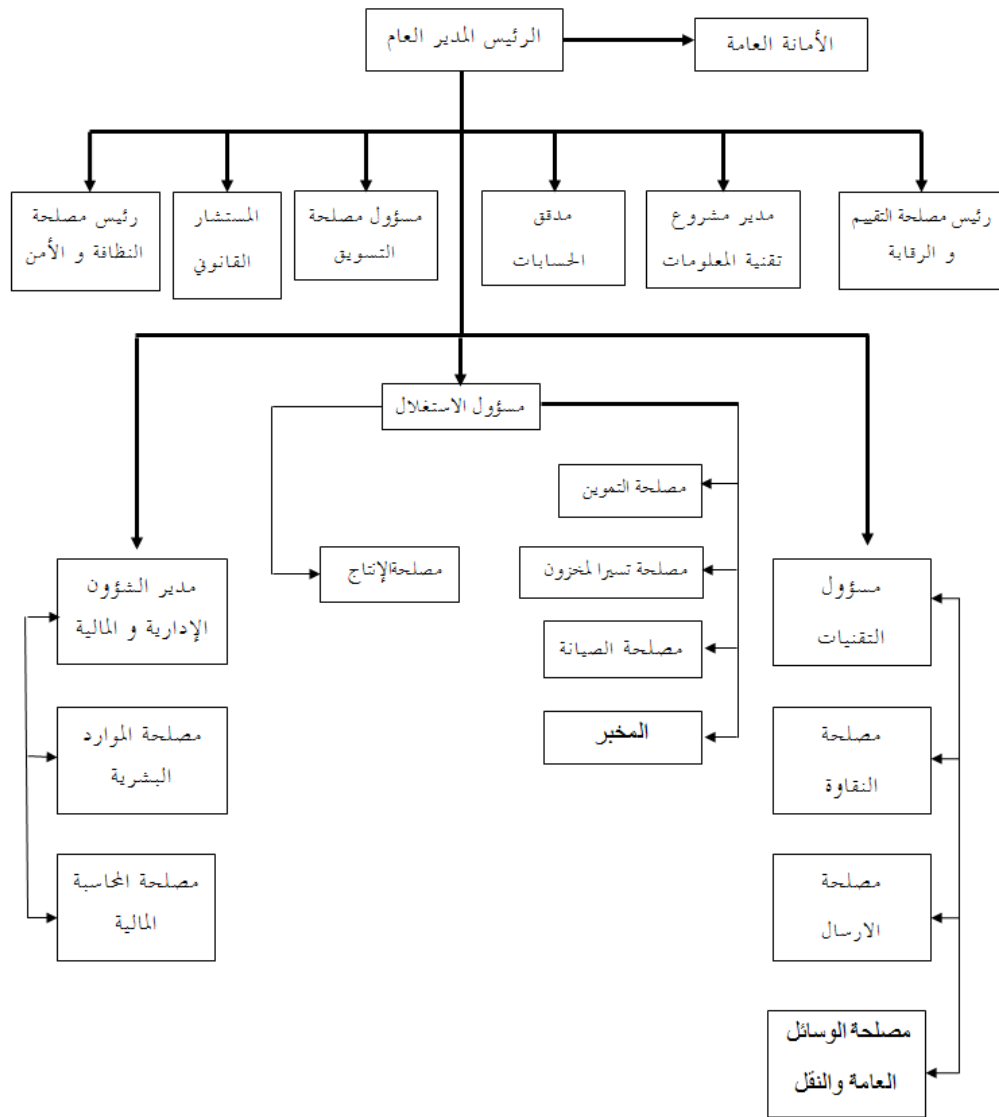
تمتلك الشركة مراكز ونقاط بيع موزعة عبر كامل تراب الولاية وهي:

- ✓ مركز بيع برج بوعريرج.
- ✓ مركز بيع المهير.
- ✓ مركز بيع مجانة.
- ✓ نقطة بيع ثنية النصر.
- ✓ نقطة بيع بوخاري عمار.
- ✓ نقطة بيع الحمادية.
- ✓ نقطة بيع القرية الشمالية.
- ✓ نقطة بيع أوريسي عبد القادر

2- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

تغير شركة مطاحن الببيان من شركات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم الى عدة مديريات و مصالح، وهذا من أجل السير الحسن للشركة و تسهيل عمليات الرقابة، ويلخص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي الرئيسي لمؤسسة مطاحن الببيان



المصدر: مؤسسة مطاحن الببيان

الفرع الثاني: البطاقة التقنية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور

1- التعريف بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور:

1-1-لمحة تاريخية:

أنشأت شركة مطاحن بن حمادي جريبور للمساميد والمطاحن والعجائن الغذائية والكسكي بمرسوم تنفيذي رقم 181/98 بتاريخ 1998/09/27 كشركة ذات مسؤولية محدودة (Sarl) الصادرة عن رئيس بلدية الششير برأس مال ثابت قدره 243.200.00 دج وفي سنة 13 يناير 1999 تم بالفعل إطلاق مشروع إنشاء مطحنة الدقيق والسميد في نفس الوقت من قبل مجموعة بن حمادي. وفي مايو 2002، دخلت الشركة في الإنتاج لمدة 40 شهرا.

كجزء من برنامج طورته l'ONUDI ووزارة الصناعة الجزائرية تم إختيار مطحنة جريبور بين أربع شركات جزائرية أخرى لتنفيذ نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة.

حيث أن الطاقة الإنتاجية للشركة تقدر.. Q/J1400، مطحنة الدقيق 1200 طن\ليوم، سعة تخزين المواد الخام (np) : 8 صوامع تبلغ 18000 طن، سعة تخزين المنتج النهائي (pf): 920 طن (اي 4 أيام من الإنتاج).

1-2-لمحة جغرافية:

شركة Sarl GERBIOR هي مطحنة دقيق وسميد تنتمي إلى مجموعة بن حمادي، وتقع هذه المنشأة في مدينة الششير بالتحديد في منطقة ريفية تسمى: لاشبور علي الطريق الوطني رقم 05 بإتجاه الجزائر العاصمة حيث تقدر المساحة الإجمالية للمنشأة ب:31.153.00 متر مربع. والمساحة المبنية تقدر ب: 2300.00 متر مربع وهي من الشركات ذات المسؤولية المحدودة بها رأس مال يقدر ب: 243.200.00 دج وتتألف من صوامع القمح اللين (08 صوامع) وتضم مصنعا لإنتاج الدقيق والسميد الموجه للاستهلاك.

1-3- القوة العاملة:

الشركة لديها حوالي 205 شخص في عام 2020 منهم 10 سيدات و 195 رجال حيث تتراوح القوى العاملة بين 196 و 2010 كل شهر بمتوسط 203 فإن التطور السنوي للقوى العاملة مستقر. حيث تضم المؤسسة:

- كبار الموظفين: 4

- الإطارات: 7

- السادة: 1

- الباقي: التنفيذ

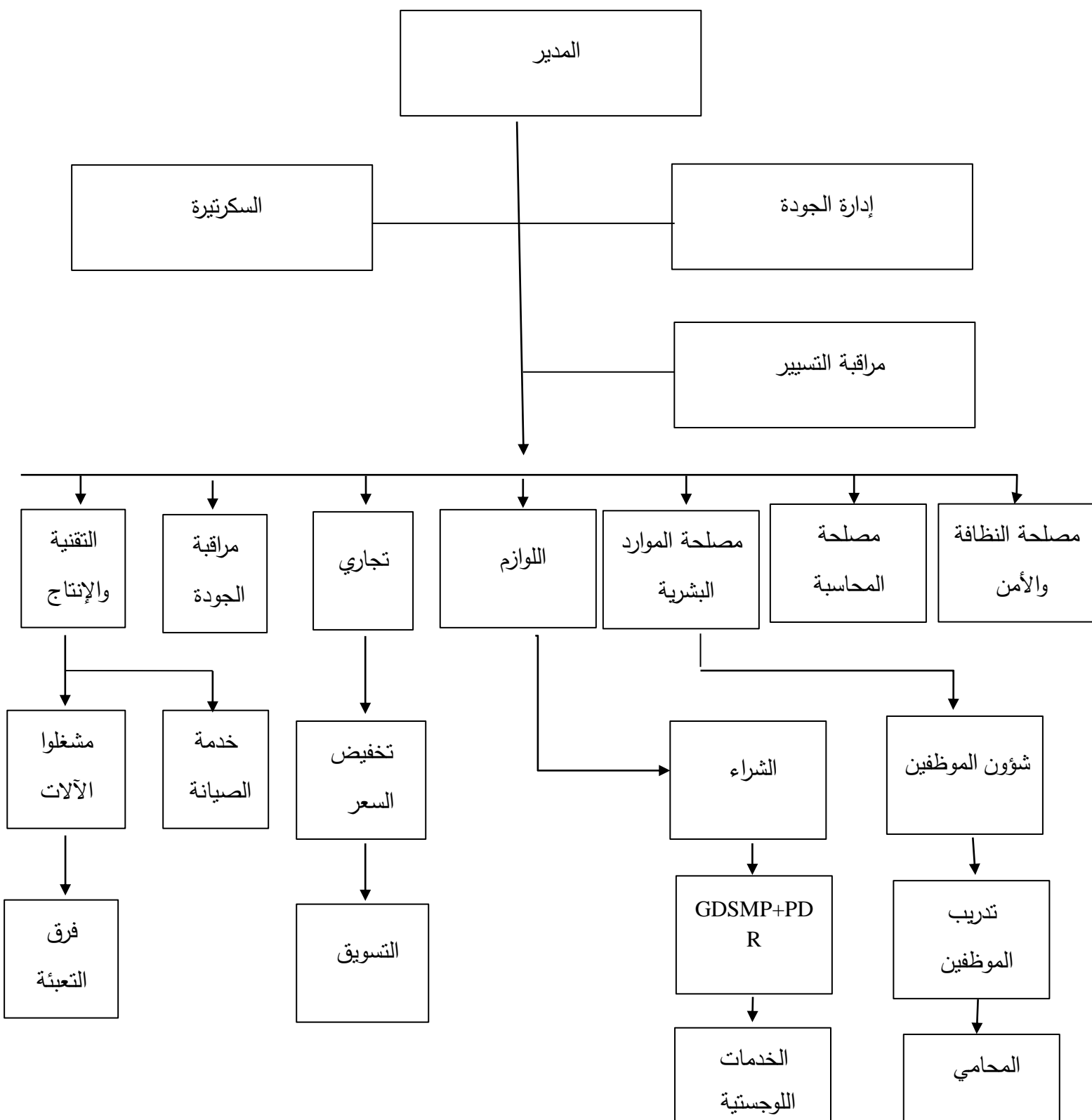
1-4- التمويل:

- تستخدم الشركة القمح القاسي والقمح الطري كمواد خام، وموردها تعاونية الحبوب والبقول الجافة (ccIs) يزرع القمح القاسي بشكل أساسي في المناطق الحارة والجافة، والقمح القاسي غني جدا بالغلوتين ويستخدم لإنتاج السميد والمعكرونة.
- القمح الطري أو القمح إلى حد بعيد للأكثر أهمية يزرع أكثر في خطوط العرض العليا، ويزرع لصنع دقيق الخبز المستخدم للخبز وما شابه.
- إن كميات المواد الخام التي يوفرها شركة (ccIs) تغطي فقط 50 % من الطاقة الإنتاجية للشركة.

2- الهيكل التنظيمي:

تعتبر شركة SARL BENHAMADI GERBOIR من الشركات الكبيرة الخاصة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم إلى عدة مديريات ومصالح. ويلخص الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي الرئيسي لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور



المصدر: مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة موضوع البحث لابد من توضيح طريقة الدراسة والأدوات المستعملة لدراستها

الفرع الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

أولاً: عرض مجتمع الدراسة واختيار العينة

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في الجزائر وتتمثل عينة البحث في كل من المؤسسة العمومية مطاحن الببيان والمؤسسة الخاصة مطاحن بن حمادي جريبور والتي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، وهنا متواجدتان بولاية برج بوعريريج، في العنوان التالي:

- مؤسسة مطاحن الببيان: الطريق الوطني رقم 05 باتجاه الجزائر العاصمة
- مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور: الطريق الوطني رقم 05 لا شبور، الياشير برج بوعريريج

ثانياً: متغيرات الدراسة وطريقة جمعها

يتم تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات التقليدية والمتمثلة في نسب السيولة، نسب النشاط نسب الديونية، نسب المردودية ونسب البحية وذلك بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج. تتمحور متغيرات الدراسة حول متغيرين إثنين هما طبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع.

ولقد تم جمع البيانات على شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسستين الميزانيات وجدول حسابات النتائج من أجل القيام بعملية التحليل.

ثالثاً: تلخيص معطيات الدراسة

البحث عبارة عن دراسة مقارنة بين مؤسسة مطاحن بن حمادي الببيان ومؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن:

-مؤسسة مطاحن بن البيان هي مؤسسة عمومية

-مؤسسة مطاحن بن حمادي هي مؤسسة خاصة

ومعطيات الدراسة عبارة عن الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات متتالية والمتمثلة في: 2018-2019-2020 كلا المؤسستين.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولاً: المصادر الأولية

1- **المقابلات:** تم الاعتماد على أسلوب المقابلة حيث تم إجراء المقابلة الأولى مع السيد: محاسب مؤسسة مطاحن البيان بمقرها. ومن ثم إجراء المقابلة الثانية، مع السيد: مدير مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور على مستوى مقر المؤسسة.

2- **جمع القوائم المالية:** تم جمع معطيات الدراسة والمتمثلة في الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج لفترة تقدر بثلاث سنوات متتالية وهي: 2018-2019-2020 وتحليل القوائم المالية بالاستعانة ببرامج Microsoft office لتقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية للوصول إلى نتائج وتقييم الأداء المالي.

ثانياً: المصادر الثانوية

تتمثل في استخدام الكتب، الملتقيات، المجلات، المحاضرات ومذكرات الماجيستير والدكتوراة المتعلقة بالبحث سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والتي ساعدت في إنجازه.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومقارنة النتائج واختبار الفرضيات

تتم عملية تقييم الأداء المالي انطلاقاً من الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج من خلال قياس مختلف المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي للمؤسستين محل الدراسة وهذا من أجل معرفة مدى تأثير طبيعة ملكية المؤسسة (عامة، خاصة) على أدائها المالي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسستين باستخدام المؤشرات المالية التقليدية

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية مطاحن البيان

أولاً: قياس نسب السيولة:

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن البيان للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020	البيان
	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	0,43	0,46	0,59	نسبة السيولة العامة
	الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية	0,38	0,40	0,56	نسبة السيولة السريعة
	القيم المحققة + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	0,08	0,20	0,35	نسبة السيولة الحاضرة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نتائج أقل من الواحد السنوات الثلاثة وهذا يدل على عدم قدرتها على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، مما يعني أنها في وضعية غير آمنة مما يجعلها في خطر العسر المالي.
- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أن النسبة التي حققتها المؤسسة خلال السنوات الثلاثة هي نسب جيدة وتدل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند تاريخ استحقاقها، حيث كانت النسب في السنتين 2018 و 2019 ضمن المجال [30%، 50%] وبالتالي هي في حالة جيدة، أما في سنة 2020 فقد فاقت النسبة هذا المجال لتبلغ 0.56 وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة على شكل قيم جاهزة وقيم قابلة للتحقيق.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جربور

- نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ أن المؤسسة حققت خلال سنة 2018 نسبة تقدر بـ 0,08 وهي غير جيدة لأنها أقل من المجال [20%-30%] وبالتالي ليس لها القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة المتوفرة لديها، أما في سنة 2019 ارتفعت هذه النسبة لتصبح 0,80 وهي ضمن المجال المسموح به وبالتالي يمكن للمؤسسة سداد التزاماتها قصيرة الأجل، أما في سنة 2020 فقد قدرت هذه النسبة بـ 0,35 وهي نسبة جيدة تمكنها من الاقتراض والاستثمار، ولكنها في هذه الحالة تفوت فرص الربح عليها بسبب تجميد الأموال على شكل نقديات

ثانيا: قياس نسب النشاط:

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن البيان للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020	البيان
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0,61	0,63	0,69	
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	0,80	0,86	1,02	
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	2,52	2,45	2,14	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- معدل دوران مجموع الأصول: نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول متقارب خلال الفترة الممتدة من (2018 إلى 2020) حيث أنها تتراوح بين 0,61 و 0,69، ومعناه أنه كل 1 دينار مستثمر من الأصول يحقق (0,61 دج، 0,63 دج، 0,69 دج) مبيعات خلال السنوات (2018، 2019، 2020) على التوالي.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة خلال السنتين 2018 و 2019 متقارب ويقدر بـ 0,80، 0,86 على التوالي، ومعناه أنه كل 1 دينار مستثمر من الأصول الثابتة يحقق (0,80 دج، 0,86 دج) مبيعات خلال السنتين (2019/2018) على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2020 فقد ارتفع معدل دوران الأصول الثابتة ليلبغ 1,02 أي أن كل 1 دينار تم استثماره من الأصول الثابتة قد تحقق عليه 1,02 دينار من المبيعات.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة متقارب خلال السنوات 2018، 2019، 2020 وتقدر بـ 2,52، 2,45، 2,14 على التوالي، وهذا يعني أن كل 1 دينار مستثمر من الأصول المتداولة يحقق (2,52 دج، 2,45 دج، 2,14 دج) مبيعات خلال السنوات (2018، 2019، 2020) على التوالي.

ثالثا: قياس نسب المديونية

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): حساب نسب المديونية لمؤسسة مطاحن البيان خلال السنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020	البيان
	مجموع الديون / إجمالي الأصول	0,85	0,86	0,79	الملاءة العامة
	الأموال الخاصة / إجمالي الديون	0,17	0,15	0,25	الاستقلالية المالية
	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	0,57	0,59	0,68	التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- **الملاءة العامة:** نلاحظ أن نسب الملاءة العامة خلال السنوات الثلاث محل الدراسة (2018، 2019، 2020) كانت 0,85، 0,86، 0,79 على التوالي، حيث أن هذه النسب تقترب من 1 (النسبة النموذجية) وبالتالي فإن المؤسسة لها قدرة ضئيلة على الاقتراض من جديد.

- **الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالي خلال سنوات الدراسة (2018-2019-2020) كانت 0,17، 0,15، 0,25 على التوالي وهي أقل من 1 (النسبة النموذجية) وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (الأموال الخاصة) وبالتالي فهي مشبعة بالديون.

- **التمويل الدائم:** نلاحظ أن نسب التمويل الدائم للمؤسسة خلال الفترة الممتدة من (2018 إلى 2020) كانت أقل من 1 وهذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة للمؤسسة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل (رأس المال العامل سالب).

- **رابعا: قياس نسب المردودية**

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): حساب نسب المديونية لمؤسسة مطاحن البيان خلال سنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات			العلاقة	البيان
2020	2019	2018		
0,07	0,05	0,07	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0,36	0,38	0,49	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- **المردودية الاقتصادية:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت نسب مردودية اقتصادية متقاربة حيث كانت النسبة في سنة 2018 تقدر بـ 0,07 لتتخفيض إلى نسبة 0,05 في سنة 2019 بسبب انخفاض النتيجة الصافية.

أما في سنة 2020 فقد شهدت ارتفاع في النتيجة الصافية مما أدى إلى ارتفاع النسبة إلى 0,07 وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دج مستخدم من مجموع الأصول يحقق نتيجة اجمالية قدرها: (0,07 دج، 0,05 دج، 0,07 دج) على مدار السنوات الثلاث.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جربور

- **المردودية المالية:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت نسب مردودية مالية متنازلة حيث كانت النسبة في سنة 2018 تقدر بـ 0,49 وهي النسبة الأعلى لتتخفص النسبتين المواليتين، حيث قدرت بـ 0,38 في سنة 2019 و 0,36 في سنة 2020.

وتبين لنا من هذه النتائج أن كل 1 دج مستثمر من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0,49 دج، 0,38 دج، 0,36 دج على التوالي.

رابعاً: قياس نسب الربحية

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): حساب نسب الربحية لمؤسسة مطاحن البيان للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
هامش الربح	النتيجة الصافية/ صافي رقم الأعمال خارج الرسم	0,11	0,08	0,10
هامش الربح التشغيلي	الدخل التشغيلي / صافي رقم الأعمال خارج الرسم	0,12	0,08	0,06

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- **هامش الربح:** نلاحظ أن نسب هامش الربح التي حققتها المؤسسة موجبة وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث كانت النسبة في سنة 2018 تقدر بـ 0,11، ثم شهدت انخفاضا شديدا في سنة 2019 حيث قدرت بـ 0,08، ثم ارتفعت في سنة 2020 لتصل إلى 0,10.

وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دينار من الإيرادات يحقق دخلا قدره (0,11 دج، 0,08 دج، 0,10 دج) على مدار سنوات الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جربور

- هامش الربح التشغيلي: نلاحظ أن المؤسسة حققت خلال فترة الدراسة نسب هامش ربح تشغيلي متفاوتة، حيث بلغت النسبة خلال سنة 2018 مقدار 0,12 ثم انخفضت في سنة 2019 لتصبح 0,08 أما في سنة 2020 فقد سجلت أدنى نسبة لها والمقدرة بـ 0,06.

وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دينار من المبيعات يحقق نتيجة قدرها (0,12 دج، 0,008 دج، 0,06 دج) على مدار سنوات الدراسة.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الخاصة بمطاحن بن حمادي جربور
أولاً: قياس نسبة السيولة:

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): حساب نسب السيولة لمؤسسة بن حمادي للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020	البيان
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	0,62	0,47	0,48	
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية - المخزون / الخصوم الجارية	0,49	0,26	0,16	
نسبة السيولة الجاهزة	القيم المحققة + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	0,25	0,03	0,05	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): نلاحظ أن المؤسسة حققت نتائج أقل من 1 للسنوات الثلاثة وهذا يدل على عدم قدرتها على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، مما يعني أنها في وضعية غير آمنة مما يجعلها في خطر العسر المالي.

- نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أن النتائج التي حققتها المؤسسة خلال السنوات الثلاثة متناقصة حيث قدرت النسبة في سنة 2018 بـ 0,49 وهي ضمن المجال [30%، 50%] وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون، أما في السنتين 2019 و

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جربور

2020 فقد انخفضت عن المجال لتصبح 0,26، 0,16 على التوالي وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، وهنا قد ضيعت فرص التمويل من الخارج.

- نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نسب أقل من المجال [20%، 30%] وهذا يعني عدم قدرتها على تغطية الديون قصيرة الأجل متى استحققت الدفع ما عدى في سنة 2018.

ثانيا: قياس نسب النشاط:

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): حساب نسب النشاط لمؤسسة بن حمادي للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

البيان	السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0,31	0,43	0,37	
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	0,51	0,65	0,56	
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	0,80	1,29	1,10	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- معدل دوران مجموع الأصول: نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول متقارب خلال فترة الدراسة، ومعناه أن كل 1 دينار مستثمر من إجمالي الأصول يولد (0,31 دج، 0,43 دج، 0,37 دج) مبيعات خلال السنوات (2018، 2019، 2020) على التوالي.

- معدل دوران الأصول الثابتة: نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث قدر بـ: 0,51 في سنة 2018 ثم ارتفعت في سنة 2019 ليصبح 0,65 أما في سنة 2019 فقد انخفض إلى 0,56 ومعناه أن كل 1 دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد (0,51، 0,65، 0,56) مبيعات خلال السنوات الثلاث على التوالي.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جربور

- معدل دوران الأصول المتداولة: نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في تذبذب حيث حققت المؤسسة في سنة 2018 نسبة تقرب 0.80 ثم ارتفعت في سنة 2019 لتصبح 1.29، أما في سنة 2020 فقد انخفضت النسبة مقارنة بنسبة 2019 لتصبح 1,10 ومعناه أن كل 1 دينار مستثمر من الأصول المتداولة قد حقق (0,80 دج، 1,29 دج، 1,10 دج) مبيعات خلال السنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي.

ثالثاً: قياس نسب المديونية

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): حساب نسب المديونية لمؤسسة بن حمادي للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020	البيان
الملاءة العامة	مجموع الديون / إجمالي الأصول	0,93	0,94	0,93	
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / إجمالي الديون	0,06	0,05	0,07	
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	0,61	0,44	0,46	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- الملاءة العامة: نلاحظ أن نسب الملاءة العامة متقاربة خلال فترة الدراسة حيث قدرت ب: 0,93 في سنة 2018 و 0,94 في سنة 2019 و 0,93 في سنة 2020 حيث أن هذه النسب قريبة من 1 (النسبة النموذجية)، والتالي فإن قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد ضئيلة.
- الاستقلالية المالية: نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خلال فترة الدراسة نسب استقلالية مالية ضئيلة جداً، حيث سجلت في سنة 2018 نسبة قدرها 0.06 لتتخف في سنة 2019 إلى 0,05 أما في سنة

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جربور

2020 فكانت 0,07، وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (الأموال الخاصة) وبالتالي فهي مشبهة بالديون.

- التمويل الدائم: نلاحظ أن نسب التمويل الدائم للمؤسسة خلال فترة الدراسة متقاربة حيث قدرت ب: 0,61 في سنة 2018 ثم انخفضت في سنة 2019 لتصبح 0,44 أما في سنة 2020 فكانت 0,46، وهي أقل من 1 وهذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة للمؤسسة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل (رأس المال العامل سالب)

رابعا: قياس نسب المردودية

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): حساب نسب المردودية لمؤسسة بن حمادي للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	0,003	0,009	0,01
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,05	0,17	0,17

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد حققت نسب مردودية ضئيلة جدا، حيث كانت النسبة في سنة 2018 تقدر بـ 0,003 أما في سنة 2019 فقد سجلت نسبة قدرها 0,009 لترتفع في سنة 2020 حيث بلغت 0,01 وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دينار مستخدم من الأصول يحقق نتيجة قدرها (0,003 دج، 0,009 دج، 0,01 دج) على مدار السنوات الثلاث.

- المردودية المالية: نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خلال سنة 2018 نسبة مردودية مالية قدرها 0,05، لتتخف في سنة 2019 إلى 0,17 أما في سنة 2020 فقد بقيت ثابتة في المقدار 0,17،

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جربور

وتبين لنا هذه السنة أن كل 1 دج مستثمر من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0,05 دج،
0,17 دج، 0,17 دج) على مدار سنوات الدراسة.

رابعاً: قياس نسب الربحية

نعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): حساب نسب الربحية لمؤسسة بن حمادي للسنوات (2018-2020) الوحدة: دج.

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020	البيان
صافي هامش الربح	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	0,009	0,02	0,03	
هامش الربح التشغيلي	الدخل التشغيلي / صافي رقم الاعمال خارج الرسم	0,02	0,0004	0,06	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول:

- هامش الربح: نلاحظ أن المؤسسة حققت نسب هامش ربح موجبة وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث كانت هذه النسب ضئيلة جداً وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة التشغيلية، حيث قدرت النسبة في سنة 2018 بـ 0,009 لترتفع في السنتين المواليين فقد بلغت 0,02 في سنة 2019 و 0,03 في سنة 2020.

وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دينار من الإيرادات يحقق دخلاً قدره (0,009 دج، 0,02 دج، 0,03 دج) على مدار سنوات الدراسة.

- **هامش الربح التشغيلي:** نلاحظ أن المؤسسة خلال فترة الدراسة حققت نسب هامش ربح تشغيلي متفاوتة، حيث بلغت النسبة خلال سنة 2018 مقدار 0,02 أما في سنة 2019 فقد شهدت انخفاضا شديدا حيث بلغت 0,004، ثم ارتفعت مرة أخرى لتبلغ في سنة 2020 مقدار 0.06 .
وتبين لنا هذه النتائج أن كل 1 دينار من المبيعات يحقق نتيجة قدرها (0,02 دج، 0,0004 دج، 0,06 دج) على مدار سنوات الدراسة.

المطلب الثاني: مقارنة النتائج واختبار الفرضيات.

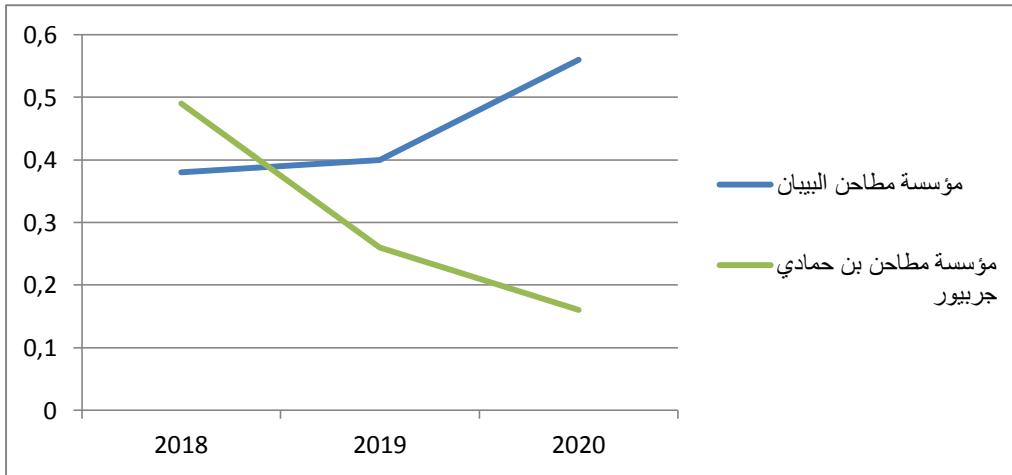
من أجل التأكد من صحة الفرضيات من عدمها لا بد من مقارنة النتائج المتوصل إليها في مؤسسة مطاحن البيان العمومية مع نتائج مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور الخاصة، وعلى ضوء التحليلات النظرية والعلمية سيتبين لنا أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة.

• الفرع الأول: مقارنة نتائج الدراسة.

أولا: مقارنة نتائج نسب السيولة:

1- **نسبة السيولة العامة:** سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (01): المنحنى البياني لنسبة السيولة العامة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

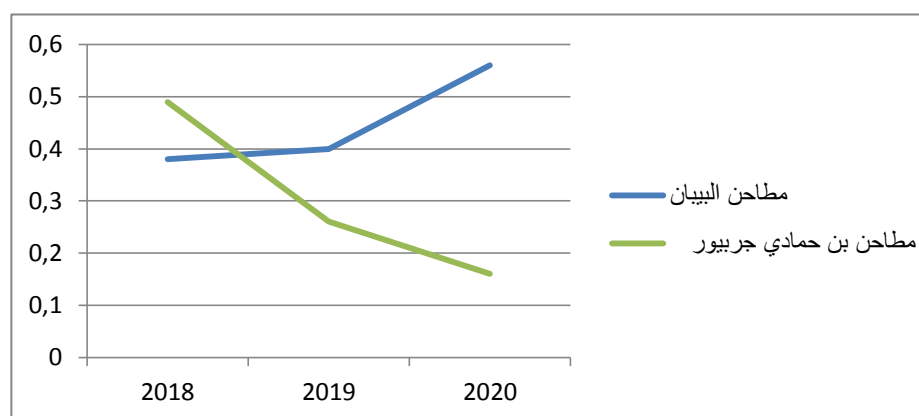
التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن السيولة العامة لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث كانت النسب 0,43 و 0,62 للمؤسستين على التوالي في سنة 2017، ثم ارتفعت النسبة في مؤسسة مطاحن البيان لتصبح 0,46 في سنة 2019 و 0,59 في سنة 2020، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي سجلت النسب 0,47 و 0,48 خلال السنتين 2019 و 2020 على التوالي.

وهذا يدل على قدرة أكبر لمؤسسة مطاحن البيان على تغطية أصولها الجارية للديون قصيرة الأجل مقارنة مع مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

2- نسبة السيولة السريعة: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (02): المنحنى البياني لنسبة السيولة السريعة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق:

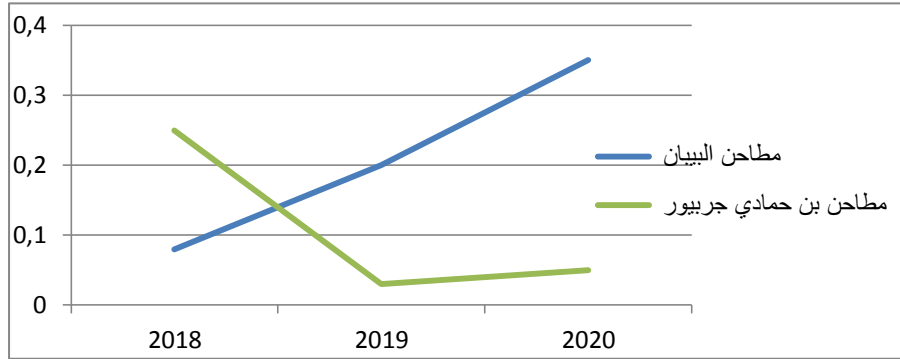
من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن السيولة السريعة لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث حققت نسبة 0,38 و 0,40 خلال سنتي 2018 و 2019 لترتفع لأعلى نسبة 0,56 في سنة 2020، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي التي حققت النسب التالية: 0,49، 0,26، 0,16 على التوالي للسنوات الثلاثة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيان ومطاحن بن حمادي جريبور

وتدل هذه النسب على أن مؤسسة مطاحن البيان تتمتع بمقدرة أكبر على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

3- نسبة السيولة الجاهزة: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (03): المنحنى البياني لنسبة السيولة الجاهزة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق:

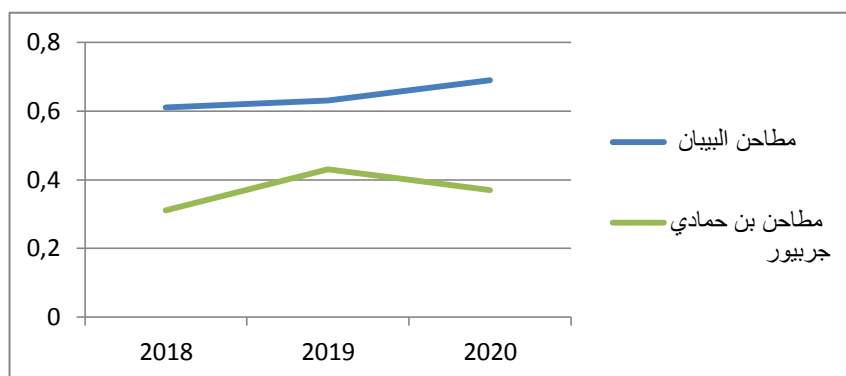
من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن السيولة الجاهزة لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث حققت مؤسسة مطاحن البيان أدنى نسبة لها في سنة 2018 والمقدرة بـ 0,08، لترتفع إلى نسبة 0,20 و 0,35 في سنة 2019 و 2020 على التوالي، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور والتي حققت النسب التالية: 0,25، 0,03، 0,05 للسنوات الثلاث على التوالي.

وهذا يدل على أن مؤسسة مطاحن البيان لها قدرة أكبر على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقديات مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

ثانيا: مقارنة نتائج نسب النشاط.

1- معدل دوران مجموع الأصول: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (04): المنحنى البياني لمعدل دوران مجموع الأصول الجاهزة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

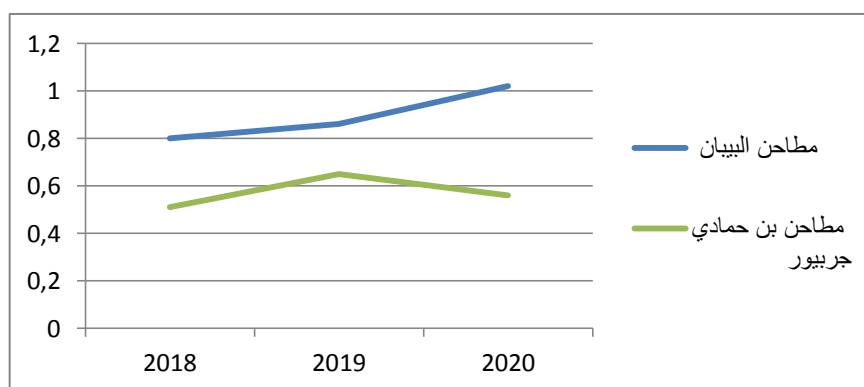
التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول لمؤسسة مطاحن البيان أحسن منه في مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب التالية: 0,61 و 0,63 و 0,69 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور والتي حققت النسب التالية: 0,31، 0,43، 0,37 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

وهذا يدل على أن مؤسسة مطاحن البيان لها كفاءة أكبر في توليد المبيعات من إجمالي الأصول مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

2- معدل دوران الأصول الثابتة: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (05): المنحنى البياني لمعدل دوران الأصول الثابتة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

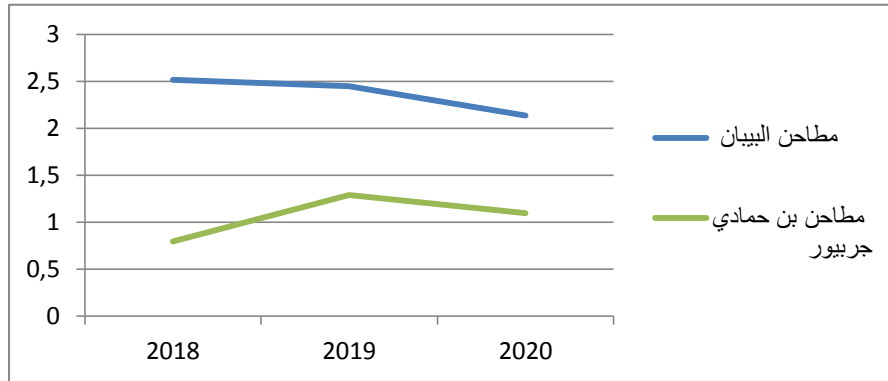
التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن السيولة الجاهزة لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب التالية: 0,80 و 0,86 و 1,02، خلال السنوات 2018، 2019 و 2020 على التوالي مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، التي حققت النسب التالية: 0,51 و 0,65 و 0,56 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

وهذا يدل على أن مؤسسة مطاحن البيان لها كفاءة أكبر في توليد المبيعات من الأصول الثابتة مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

3- معدل دوران الأصول المتداولة: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (06): المنحنى البياني لمعدل دوران الأصول المتداولة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق:

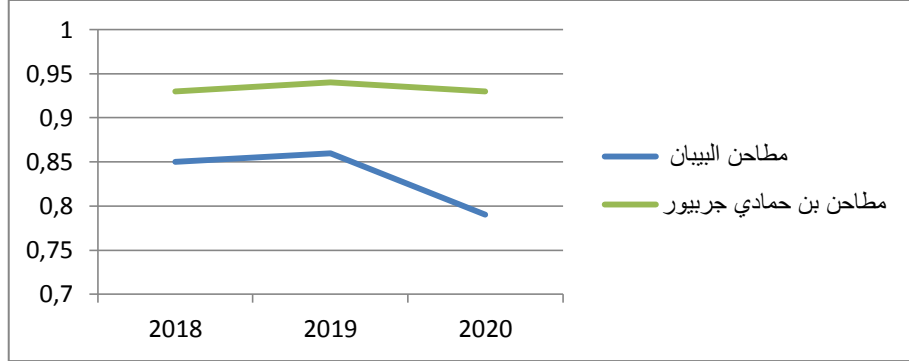
من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة لمؤسسة مطاحن البيان أحسن منه في مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب التالية: 2,52 و 2,45 و 2,14 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسب التالية: 0,80 و 1,29 و 1,10 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

وهذا يدل على أن مؤسسة مطاحن البيان لها كفاءة أكبر في توليد المبيعات من الأصول المتداولة مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

ثالثا: مقارنة نتائج نسب المديونية:

1- نسبة الملاءة العامة: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (07): المنحنى البياني لنسبة الملاءة العامة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الملاءة العامة لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب التالية: 0,85 و 0,86 و 0,79 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسب التالية: 0,93 و 0,94 و 0,93 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

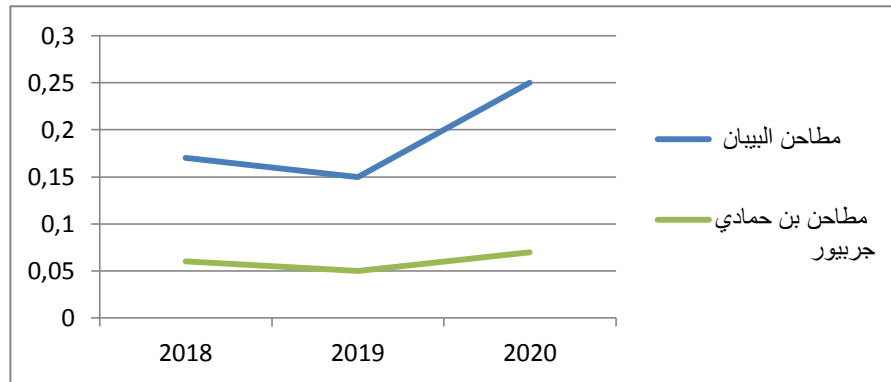
وهذا يدل على أن مؤسسة مطاحن البيان غير مشبعة بالديون مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي

جريبور.

2- النسبة الاستقلالية المالية: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني

التالي:

المنحنى رقم (08): المنحنى البياني لنسبة الاستقلالية المالية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

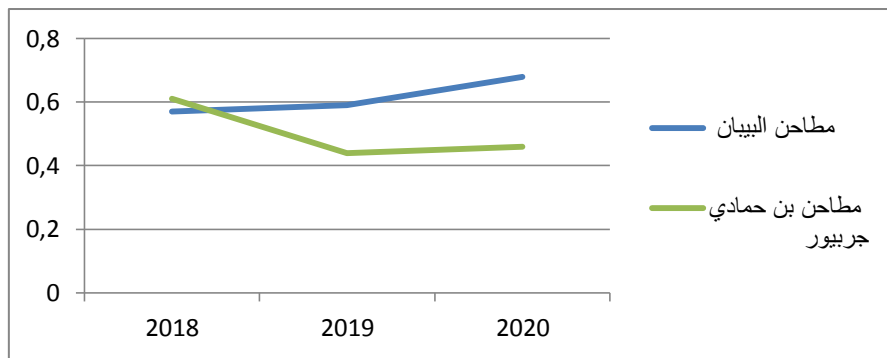
التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الاستقلالية المالية لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب التالية: 0,17 و 0,15 و 0,25 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسب التالية: 0,06 و 0,05 و 0,07 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

وتعني هذه النسب أن كلتا المؤسستين لديها القدرة على الاستدانة، لأن أموالها الخاصة أكبر من إجمالي ديونها.

3- نسبة التمويل الدائم: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (09): المنحنى البياني لنسبة التمويل الدائم



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق:

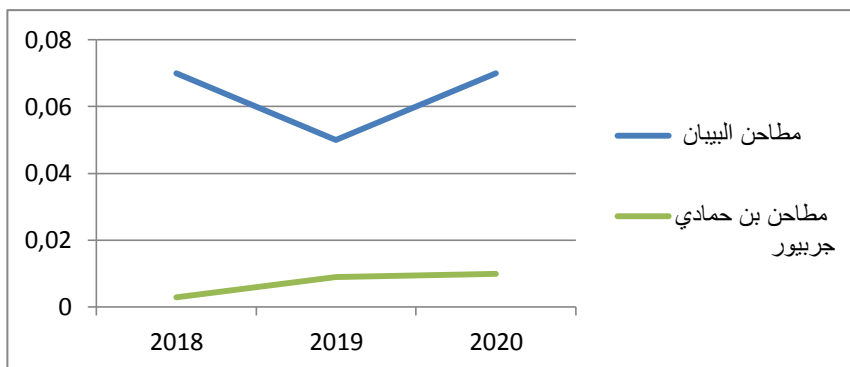
من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن التمويل الدائم لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب التالية: 0,57 و 0,59 و 0,68 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسب التالية: 0,61 و 0,44 و 0,46 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

وتعني هذه النسب أن جزء من الأصول الثابتة لكلتا المؤسستين ممول عن طريق قروضهما قصيرة الأجل.

رابعا: مقارنة نتائج نسب المردودية:

1- المردودية الاقتصادية: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (10): المنحنى البياني لنسبة المردودية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

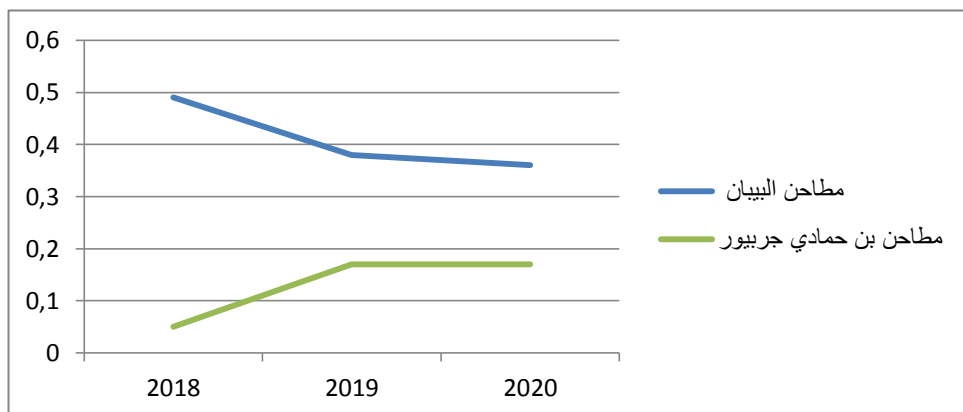
التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من المردودية الاقتصادية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب التالية: 0,07 و 0,05 و 0,07 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسب التالية: 0,003 و 0,009 و 0,01 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

وهذا يعني أن مؤسسة مطاحن البيان تستخدم أصولها بطريقة فعالة مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

2- المردودية المالية: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (11): المنحنى البياني لنسبة المردودية المالية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق:

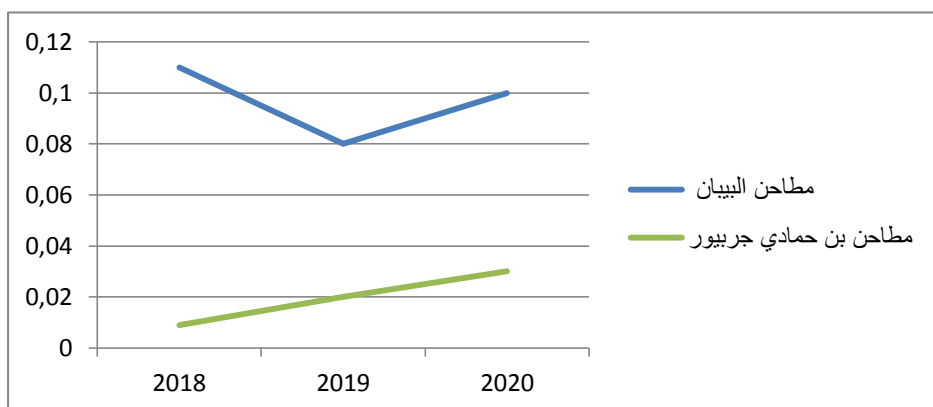
من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن المردودية المالية لمؤسسة مطاحن البيان أحسن من المردودية المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث حققت مؤسسة مطاحن البيان في سنة 2018 نسبة قدرها 0,49 مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسبة 0,05 خلال نفس السنة، لتتخف النسبة في مؤسسة مطاحن البيان إلى 0,38 و 0,36 خلال السنتين 2019 و 2020 على التوالي، أما مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور قد سجلت نفس النسبة خلال السنتين 2019 و 2020 والمقدرة بـ 0,17.

وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة لمؤسسة مطاحن البيان يحقق ربح صافي يعود على المستثمرين أحسن من مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

خامسا: مقارنة نتائج نسب الربحية:

1- نسبة هامش الربح: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (12): المنحنى البياني لهامش الربح



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

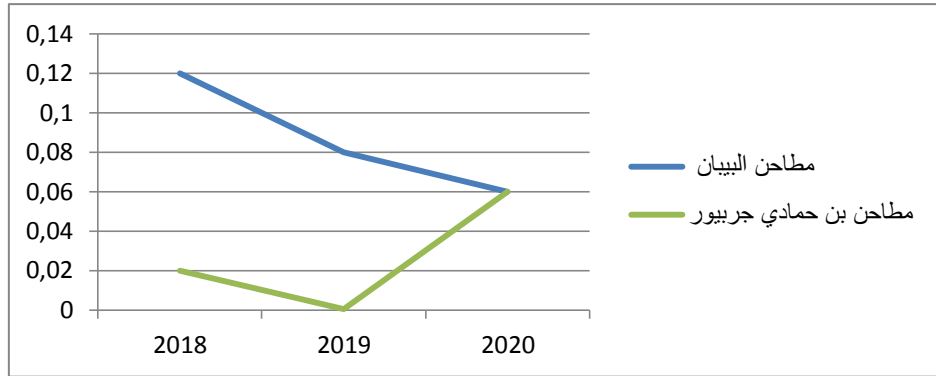
التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن هامش الربح لمؤسسة مطاحن البيان أحسن منه في مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث حققت مؤسسة مطاحن البيان نسب هامش ربح تقدر بـ: 0,11 و 0,08 و 0,10 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسب التالية: 0,009 و 0,02 و 0,03 خلال السنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي.

وهذا يعني أن قدرة مؤسسة مطاحن البيان على تحقيق العوائد من المبيعات أكبر منها في مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور.

2- نسبة هامش الربح التشغيلي: سنقوم بمقارنة النتائج المحصل عليها من خلال المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (13): المنحنى البياني لهامش الربح التشغيلي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

التعليق:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن هامش الربح التشغيلي لمؤسسة مطاحن البيان خلال السنتين 2018 و 2019 أحسن منه في مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، حيث أن مؤسسة مطاحن البيان حققت النسب 0,12 و 0,08 ، مقارنة بمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور التي حققت النسب 0,02 و 0,0004 أما في سنة 2020 فقد حققت كلتا المؤسسة نفس النسبة لهامش الربح التشغيلي والمقدرة بـ0,06.

وهذا يعني أن مقدرة كل دينار من رقم أعمال مؤسسة مطاحن البيان على توليد هامش من النشاط الأساسي أكبر منه في مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور، وذلك خلال السنتين 2018 و 2019 أما في سنة 2020 فقد كانت مقدرة كل دينار من رقم الأعمال على توليد هامش من النشاط الأساسي متساوية في كلتا المؤسستين.

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات.

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فان نتائج اختبار فرضيات الدراسة كانت كما يلي :

اولا:تأكيد صحة الفرضية الرئيسية

توجد فروقات على مستوى الاداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة.

ثانيا : نفي صحة الفرضية الفرعية الاولى

لايوجد اثر ايجابي للملكية الخاصة على نسب السيولة وادارة الاصول.

ثالثا : نفي صحة الفرضية الفرعية الثانية

لايوجد اثر ايجابي للملكية العمومية على نسب المديونية.

رابعا : نفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة

لا توجد علاقة ايجابية بين الملكية الخاصة ونسب الربحية والمردودية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا للحالة في مؤسستي مطاحن البيان و مطاحن بن حمادي جريبور في ولاية برج بوعريريج، وبعد التطرق إلى الجانب النظري بغرض التعرف عليهما، قمنا بتطبيق أدوات التحليل المالي على هاتين المؤسستين، محاولة منا لتقييم أدائها المالي خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020 معتمدين بذلك على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسستين خلال هذه الفترة.

حيث بينت النتائج المتحصل عليها أن الأداء المالي لمؤسسة مطاحن البيان العمومية أحسن من الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور الخاصة.

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى أن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يتأثر بطبيعة ملكية المؤسسة.

الختامة

خاتمة:

تزايد الاهتمام في الوقت الحاضر بمدى كفاءة وفعالية المؤسسات في تأدية وظائفها وتحقيق الأهداف التي الأهداف التي أنشأت من أجلها، سواء كانت هذه المؤسسات ذات ملكية عمومية أو خاصة أو مختلطة، الأمر الذي إقتضى التركيز على إدارة موارد تلك المؤسسات بصورة تضمن لها الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف وتكفل لها الاستمرارية والتطور مع الوصول إلى أفضل المستويات في الأداء بمختلف أشكاله: اجتماعي، انتاجي، مالي... إلخ.

ولقد تم تناول موضوع تأثير طبيعة ملكية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة كموضوع بحث لدراستنا، ومن هنا كان لا بد من التطرق إلى مختلف المسميات والمفاهيم المرتبطة به. ولقد تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول طبيعة الملكية والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، أما المبحث الثاني فتم التطرق من خلاله إلى الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية.

أما الفصل الثاني فقد تضمن الدراسة الميدانية والتي تمثلت في دراسة حالة والمقارنة بين مؤسستي مطاحن الببيان ومطاحن بن حمادي جربيور، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول عرض المؤسستين محل الدراسة وطريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى تقييم الأداء المالي ومقارنة النتائج للمؤسستين محل الدراسة واختبار الفرضيات.

من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي تبين لنا أنه من أجل اكتشاف فروقات الأداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وجب علينا قياس وتقييم ثم مقارنة الأداء المالي لهذا النوع من المؤسسات.

نتائج الدراسة:

- على ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي نوردتها على النحو التالي:
- عملية تقييم الأداء المالي مهمة لما تقدمه من معلومات للأطراف التي لها صلة بالمؤسسة مما يسمح بالحكم على كفاءة وفعالية المركز المالي للمؤسسة.
 - يعبر الأداء المالي عن كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها.
 - المؤسسة الاقتصادية العمومية تتمتع بالكفاءة في إدارة أصولها.
 - يتأثر الأداء المالي بطبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية نظرا لما توصلنا إليه من تباين في مستويات الأداء المالي بين المؤسسة العمومية والخاصة.
 - بالرغم من كون مؤسسة مطاحن بن حمادي جريبور ذات ملكية خاصة إلا أن أداءها المالي أقل مستوى من أداء مؤسسة مطاحن البيبان ذات الملكية العمومية.

الاقتراحات:

- من خلال ما جاء في هذه الدراسة وبناء على النتائج العامة المتوصل إليها، ومن أجل ضمان بقاء واستمرارية المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي:
- تسليط الضوء على التحليل المالي والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
 - يجب على المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة أن تولي اهتماما كبيرا بعملية تقييم الأداء المالي، من أجل كشف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف في مركزها المالي، لتحسينها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.
 - ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة الاقتصادية بأهمية ودور القوائم المالية في تقييم أدائها المالي واتخاذ قراراتها المالية.
 - إعطاء اهتمام أكبر بالأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الخاصة نظرا لأهميته.
 - اعتماد مستوى أقل من المديونية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في تمويل أنشطتها.

آفاق البحث:

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير طبيعة ملكية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة، إلا أنها لم تلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ تبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص، لعلها تكون منطلقا لدراسات أخرى مستقبلا، وبهذا الصدد نقترح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث مستقبلية وهي كالتالي:

- تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية الحديثة للمؤسسات الإقتصادية ذات الملكية الخاصة.
- استخدام النسب المالية الحديثة في معرفة فروقات الأداء المالي بين المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة.
- دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية ذات الملكية المختلطة.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. بن درويش عدنان بن حيدر ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007.
2. هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية "مدخل تحليل معاصر"، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.
3. هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية "مدخل تحليل معاصر"، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2007.
4. الزبيدي حمزة محمد ، التحليل المالي "لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
6. كافي مصطفى يوسف وآخرون، الحوكمة المؤسسية، الطبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018.
7. النعيمي عدنان تايه، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي "اتجاهات معاصرة"، اليازوري، 2007.
8. عدون ناصر دادبي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ط 2، الجزائر.
9. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
10. علاء فرحان طالب، المشهداني إيمان شيجان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
11. صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

13. شرشافة إلياس، حوكمة الشركات دروس، دراسة حالات وتمارين محلولة، الطبعة الأولى، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2021.
14. شاكر منير وآخرون، التحليل المالي "مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000.
15. الشيخ فهمي مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية:
- أ/ أطروحات الدكتوراه:
16. بكريتي نصيرة، دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس 2017-2018.
17. بكوش لطيفة، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2016-2017.
18. دادان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكات المالية دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
19. يحيوي نعيمة، أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة قطاع صناعة الحليب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة تسيير واقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.
20. محمدي نورة، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، 2017-2018.

21. نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2017.
22. سترة العلجة، دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بعين لكبيرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017-2018، ص.
23. سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص استراتيجية المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - 2015-2016.
24. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2015-2016.
25. صلواتشي هشام سفيان، حوكمة المؤسسات، دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013.
- ب/ رسائل الماجستير:
26. بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2010-2011.

27. بشاغة علي، اللامركزية وفعالية صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، سكيكدة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2014-2015.
28. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية القنوتات KHANAGHAZ خلال الفترة (2005-2008)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر، 2008-2009.
29. بوخناف هشام، وظيفة العلاقات العامة وانعكاساتها على أداء المؤسسة العمومية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص: علاقات عامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011.
30. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، قسم التسيير، شعبة الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة - الجزائر، 2011-2012.
31. مسمح باسل أمين شعيب، أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، 2018.
32. ملحم عمر مازن ذياب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان الدولي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني 2019.
33. النيايدي عمر مطر جمعه، دور الحوكمة في تفعيل سياسات الابتكار الإداري في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحوكمة

- والسياسة العامة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم الحوكمة والمجتمع، جامعة الامارات العربية المتحدة، نوفمبر 2019.
34. سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمية - سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر، 2008-2009.
35. سماح عفيف عاشور الفار، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin'sq، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة أعمال، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2018.
36. سميح توفيق، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة الناس العربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2015.
37. سنوساوي إلهام، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وحوكمة الشركات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، 2015-2016.
38. عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.
39. شرياف وحيدة، التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009-2010.

ثالثا: المجالات والملتقيات:

40. أوصيف لخضر، فرحات عباس، دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2018.
41. بضيف عبد الباقي وآخرون، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016)، مجلة الباحث، المجلد 18، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، 2018.
42. بلبركاني أم خليفة، آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، جانفي 2014.
43. بلة سيد عبد الرحمان عباس، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012.
44. بن عزة إكرام وآخرون، تطبيق أخلاقيات الأعمال وعلاقتها بالممارسات السلمية للحوكمة في منظمات الأعمال - حالة الشركة السعودية للإلكترونيات المتقدمة، مجلد اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثاني، العدد الثاني، ديسمبر 2017، جامعة الوادي، الجزائر.
45. بن عزيزة صورية، نور الدين زعبيط، أثر هيكل الاستدانة في تكاليف الوكالة "حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2010-2017"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11 (مكرر)، الجزائر، جوان 2019.
46. بوخلخال خالد سيف الإسلام، علال بن ثابت، قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة - دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجزائر، المجلد 12 - العدد 01.
47. بوزياني العربي، جلطي غالم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخدامها، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021.

48. بوش فاطمة الزهراء، بلعربي عبد القادر، حوكمة قطاع الأعمال في الجزائر بين الإصلاحات الاقتصادية وضبابية البيئة المؤسسية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 01، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2021.
49. بوقرة رابح، غانم هاجرة، عنوان المداخلة: الحوكمة: المفهوم والأهمية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.
50. بوهدة محمد وآخرون، حوكمة الشركات في ظل النظريات التعاقدية وسبل إرسائها في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020.
51. دادان عبد الوهاب، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة (2006-2011)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2014.
52. الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010.
53. حابي أحمد، زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة والاقتصاد الرقمي، الجزائر.
54. حفصي رشيد وآخرون، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم - دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2014-2016، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد التاسع - العدد الثالث مكرر (الجزء الثاني)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.
55. لحر خالد، صمود سيد أحمد، دور حوكمة الشركات في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية اتجاه المساهمين، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، جوان 2020.
56. موساوي ياقوت، دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة الوكالة من خلال دورها في التأثير على الهيكل المالي، دراسة حالة مجمع الفنادق، سياحة وحمامات معدنية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020.

57. نوري بتول محمد ، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 02، جامعة بليدة 2، الجزائر، 2011.
58. عيادي عبد القادر، نشأة المحاسبة وتطورها في ظل نظرية الوكالة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 33 (02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017.
59. قنون عبد الحق، قنون ريم، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لأسهم الشركات الخدمية المدرجة في مؤشر SBE120 الفرنسي خلال 2013-2017، مجلة آفاق علمية، المجلد 12 - العدد 03، جامعة تمنراست، 2020.
60. قورين حاج قويدر، دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة باتيمبال بعين الدفلى - ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020.
61. رحوي حسيبة، بيبصار عبد المطلب، دور النظام المؤسسي في الاقتصاد الجزائري من خلال الحكم الرشيد وحوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسات العمومية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
62. رينوبة لخضر، عزاوية أعمار، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالي ، المجلد 04، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
63. زرقون محمد وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم - دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر (2005-2010)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02 - العدد 03، جامعة عمار تليجي، الأغواط، جوان 2018.
64. شرقي مهدي، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة - حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.
65. شعشوع أحمد وآخرون، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة - دراسة تحليلية مقارنة بين القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والمؤشرات المالية التقليدية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد التاسع - العدد الأول، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر مارس 2021.

66. شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة - دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.
67. غالم عبد الله، بن الضيف محمد عدنان، تفعيل دور الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والاداري في الوطن العربي مع الاشارة إلى تجارب دولية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
68. غلاي نسيمه وآخرون، دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال الجزائرية "دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد 8، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
- رابعاً: المطبوعات الجامعية:**
69. بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، موجهة للسنة الأولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات، تسويق فندقية وسياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة - الجزائر، 2018-2019.
70. بوستة محمد، محاضرات في تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019-2020، ص: 11.
71. بوشريبة محمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2019-2020.
72. بورديمة سعيدة، التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة - الجزائر، 2014-2015.
73. دببش أحمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018-2019.
74. وهابي كلثوم، محاضرات في مقياس النظريات الاقتصادية للمنشأة، موجهة إلى السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، 2019-2010، ص 03.

75. مليكاوي مولود، مطبوعة محكمة في مقياس الإستراتيجية المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - الجزائر
76. سلطاني عادل، محاضرات في مقياس التشخيص المالي، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - الجزائر، 2020-2021.
77. العمرابي زوبير، محاضرات في مقياس الإدارة المالية المعمقة مدعمة بسلاسل وتمارين الأعمال الموجهة، مطبوعة محكمة، قسم علوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، 2020-2021.
78. رزقي محمد، محاضرات في مقياس التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - الجزائر، 2019-2020.

المراجع والمصادر باللغة الأجنبية:

79. Aissat Amina, **La gestion des rémunération, un outil de motivation au service de la performance au traviole « Cas de l'entreprise privée algérienne cevital »** Mémoire de gestion en science économiques université Mouloud Mammeri de tizi-ouzou, 2012 .
80. Debla Fateh, **Gouvernance d'entreprise et gestion de l'immatériel dans les entreprises privatisées en Algérie ; Exemple des ressources humaines**, Revue des recherches économiques et managériales, faculté des sciences économique et de gestion, Université Mohamed Khider, Biskra , N° 02, Décembre 2007, p. 62.
81. E.Scospi, **Dialogue autour de la performance en entreprise**, Edition HARMATTAN, Paris, 1999.
82. Ghertman M, Olivier Williamson: **Un Nobel pour l'économie et la gestion**, Revue de gestion, N° 200, 2010.
83. GhertmanM, Oliver Williamson et **lathéorie des coûts de transaction**, Revue française de Gestion, N° 142, 2003, p 45.
84. Shantel Bussenault, martine Pretet, **Economie et gestion de l'entreprise**, Édition Vuibert, 2eme Ed, 1998.
85. Simon Y,Teznds du Montcel H, **Théorie de la firme et réforme de l'entreprise**, Revues économique, Vol. 28, N° 03, 1997.
86. TRABLESI Asma, **Les déterminants de la structure du capital et les particuliers du financement dans les PME**: Doctorat en sciences de gestion, Université Paris IX Dauphine, France, Décembre 2006.

قائمة

الملاحق

AGRODIV BIBANS 2018
RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ
N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:17
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018		2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		44 267 177,84	250 761,88	44 016 415,96
Immobilisations corporelles				
Terrains		439 923 594,83		439 923 594,83
Bâtiments		1 823 632 618,78	870 889 808,14	952 742 810,64
Autres immobilisations corporelles		1 701 343 982,22	948 912 029,80	752 431 952,42
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		144 297 146,12		144 297 146,12
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		530 468,01		530 468,01
Impôts différés actif		13 918 132,53		13 918 132,53
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 167 913 120,33	1 820 052 599,82	2 347 860 520,51
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		90 989 423,78	8 550 738,94	82 438 684,84
Créances et emplois assimilés				
Clients		1 435 649 984,87	1 092 667 827,01	342 982 157,86
Autres débiteurs		24 514 381,51		24 514 381,51
Impôts et assimilés		51 697 782,91		51 697 782,91
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants		94 085 025,20		94 085 025,20
Trésorerie		242 927 829,10	89 938 225,20	152 989 603,90
TOTAL ACTIF COURANT		1 939 864 427,37	1 191 156 791,15	748 707 636,22
TOTAL GENERAL ACTIF		6 107 777 547,70	3 011 209 390,97	3 096 568 156,73



الملحق رقم (02)

AGRODIV BIBANS 2018
RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ
N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:17
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		223 576 130,33	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-3 657 195,79	
Comptes de liaison		233 938 451,11	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		453 857 385,65	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		826 645 982,49	
Impôts (différés et provisionnés)		29 837 542,08	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		46 087 079,89	
TOTAL II		902 570 604,46	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		246 186 320,53	
Impôts		120 879 510,94	
Autres dettes		1 371 168 778,46	
Trésorerie passif		1 905 556,69	
TOTAL III		1 740 140 166,62	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 096 568 156,73	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق رقم (03)

AGRODIV BIBANS 2018

RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ

N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:17

EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		1 889 006 056,37	
Variation stocks produits finis et en cours		3 016 214,75	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 409 362,82	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 893 431 633,94	
Achats consommés		-1 462 424 328,84	
Services extérieurs et autres consommations		-17 776 431,20	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 480 200 760,04	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		413 230 873,90	
Charges de personnel		-178 736 788,35	
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 428 582,75	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		228 065 502,80	
+ Autres produits opérationnels		57 155 406,00	
- Autres charges opérationnelles		-3 061 086,94	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 271 462 340,64	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 222 337 193,23	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		233 034 674,45	
+ Produits financiers		2 708 741,15	
- Charges financières		-329 091,76	
VI-RESULTAT FINANCIER		2 379 649,39	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		235 414 323,84	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-11 838 193,51	
* TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 175 632 974,32	
- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 952 056 843,99	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		223 576 130,33	
+ Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
- Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		223 576 130,33	



الملحق رقم (04)

AGRODIV BIBANS 2019

RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ

N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:20

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019		2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		44 899 796,51	391 741,77	44 508 054,74
Immobilisations corporelles		3 950 982 922,94	1 875 278 412,04	2 075 704 510,90
Terrains		490 893 815,48	15 187 163,44	475 706 652,04
Bâtiments		1 806 724 493,47	879 930 838,20	926 793 655,27
Autres immobilisations corporelles		1 653 364 613,99	980 160 410,40	673 204 203,59
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		147 029 536,53		147 029 536,53
Immobilisations financières		530 468,01		530 468,01
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		530 468,01		530 468,01
Impôts différés actif		15 149 246,03		15 149 246,03
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 158 591 970,02	1 875 670 153,81	2 282 921 816,21
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		103 576 312,93	9 005 600,81	94 570 712,12
Matière premières et fournitures		22 771 954,25	6 055 898,85	16 716 055,40
Autres approvisionnements		59 535 529,84	2 949 701,96	56 585 827,88
Autres stocks		21 268 828,84		21 268 828,84
Créances et emplois assimilés		1 441 914 812,30	1 092 496 541,51	349 418 270,79
Clients		1 391 718 737,43	1 092 496 541,51	299 222 195,92
Autres débiteurs		32 103 535,77		32 103 535,77
Impôts et assimilés		18 092 539,10		18 092 539,10
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés		448 433 420,96	89 938 225,20	358 495 195,76
Placements et autres actifs financiers courants		89 938 225,20	89 938 225,20	94 085 025,20
Trésorerie		358 495 195,76		358 495 195,76
TOTAL ACTIF COURANT		1 993 924 546,19	1 191 440 367,52	802 484 178,67
TOTAL GENERAL ACTIF		6 152 516 516,21	3 067 110 521,33	3 085 405 994,88
				3 096 568 156,73



الملحق رقم (05)

AGRODIV BIBANS 2019

RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ

N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:20

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Apports du Fusion			
Autres Apports			
Primes et Réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat Net		162 037 176,85	223 576 130,33
Report à Nouveau		-3 657 195,79	-3 657 195,79
Comptes de Liaison		261 227 753,16	233 938 451,11
TOTAL I		419 607 734,22	453 857 385,65
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		833 223 710,61	826 645 982,49
Autres dettes non courantes			29 837 542,08
Provisions et produits constatés d'avance		51 210 013,44	
Provisions pour charge - litiges fiscaux et sociaux		20 544 523,90	46 087 079,89
Impôts (différés et provisionnés)		24 161 672,85	
TOTAL II		929 139 920,80	902 570 604,46
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		240 635 654,66	246 186 320,53
Impôts		120 770 412,65	120 879 510,94
Autres Dettes		1 373 346 715,86	1 371 168 778,46
Trésorerie Passif		1 905 556,69	1 905 556,69
TOTAL III		1 736 658 339,86	1 740 140 166,62
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 085 405 994,88	3 096 568 156,73

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق رقم (06)

AGRODIV BIBANS 2019

RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ

N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:20

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		1 968 953 914,14	1 889 006 056,37
Cession inter unite		2 659 894,06	
Variation stocks produits finis et en cours		26 915 394,58	3 016 214,75
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		558 363,01	1 409 362,82
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 999 087 565,79	1 893 431 633,94
Achats consommés		-1 548 066 851,11	-1 462 424 328,84
Services extérieurs et autres consommations		-16 393 395,02	-17 776 431,20
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 564 460 246,13	-1 480 200 760,04
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		434 627 319,66	413 230 873,90
Charges de personnel		-187 198 192,66	-178 736 788,35
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 497 853,86	-6 428 582,75
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		240 931 273,14	228 065 502,80
Autres produits opérationnels		18 545 123,73	57 155 406,00
Autres charges opérationnelles		-1 102 924,46	-3 061 086,94
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 296 392 213,44	-1 271 462 340,64
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 211 751 315,05	1 222 337 193,23
V- RESULTAT OPERATIONNEL		173 732 574,02	233 034 674,45
Produits financiers		158 575,77	2 708 741,15
Charges financières		1 358 759,45	-329 091,76
VI-RESULTAT FINANCIER		1 517 335,22	2 379 649,39
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		175 249 909,24	235 414 323,84
Participation des Travailleurs aux bénéficiaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-13 212 732,39	-11 838 193,51
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 229 542 580,34	3 175 632 974,32
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 067 505 403,49	-2 952 056 843,99
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		162 037 176,85	223 576 130,33
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		162 037 176,85	223 576 130,33



الملحق رقم (07)

AGRODIV BIBANS 2020

RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ

N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:21

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2020		2019
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		44 899 796,51	553 789,25	44 346 007,26
Immobilisations corporelles		4 094 746 810,76	1 950 015 202,69	2 144 731 608,07
Terrains		490 893 815,48	15 187 163,44	475 706 652,04
Bâtiments		1 806 724 493,47	904 621 879,80	902 102 613,67
Autres immobilisations corporelles		1 797 128 501,81	1 030 206 159,45	766 922 342,36
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				147 029 536,53
Immobilisations financières		530 468,01		530 468,01
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		530 468,01		530 468,01
Impôts différés actif		10 318 974,12		10 318 974,12
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 150 496 049,40	1 950 568 991,94	2 199 927 057,46
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		60 832 616,47	3 972 002,75	56 860 613,72
Matière premières et fournitures		1 314 499,63	1 314 499,63	16 716 055,40
Autres approvisionnements		55 807 415,75	2 272 473,76	53 534 941,99
Autres stocks		3 710 701,09	385 029,36	3 325 671,73
Créances et emplois assimilés		1 466 976 648,35	1 092 377 502,01	374 599 146,34
Clients		1 418 544 188,75	1 092 377 502,01	326 166 686,74
Autres débiteurs		29 565 583,04		29 565 583,04
Impôts et assimilés		18 866 876,56		18 866 876,56
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés		710 842 307,78	89 938 225,20	620 904 082,58
Placements et autres actifs financiers courants		89 938 225,20	89 938 225,20	
Trésorerie		620 904 082,58		620 904 082,58
TOTAL ACTIF COURANT		2 238 651 572,60	1 186 287 729,96	1 052 363 842,64
TOTAL GENERAL ACTIF		6 389 147 622,00	3 136 856 721,90	3 252 290 900,10



الملحق رقم (08)

AGRODIV BIBANS 2020

RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ

N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

EDITION_DU:27/04/2022 10:21

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Apports du Fusion			
Autres Apports			
Primes et Réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat Net		244 695 204,56	162 037 176,85
Report à Nouveau		-3 657 195,79	-3 657 195,79
Comptes de Liaison		425 084 932,06	261 227 753,16
TOTAL I		666 122 940,83	419 607 734,22
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		731 603 791,06	833 223 710,61
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		53 726 396,45	51 210 013,44
Provisions pour charge - litiges fiscaux et sociaux		21 544 523,90	20 544 523,90
Impôts (différés et provisionnés)		24 161 672,85	24 161 672,85
TOTAL II		831 036 384,26	929 139 920,80
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		246 844 493,55	240 635 654,66
Impôts		123 371 480,35	120 770 412,65
Autres Dettes		1 383 010 044,42	1 373 346 715,86
Trésorerie Passif		1 905 556,69	1 905 556,69
TOTAL III		1 755 131 575,01	1 736 658 339,86
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 252 290 900,10	3 085 405 994,88

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق رقم (09)

AGRODIV BIBANS 2020

EDITION_DU:27/04/2022 10:21

RUE N°05 D'ALGER BORDJ BOU ARRERIDJ

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

N° D'IDENTIFICATION:09980601825048434011

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		2 252 275 031,69	1 968 953 914,14
Cession inter unite		6 978 899,40	2 659 894,06
Variation stocks produits finis et en cours		31 259 193,21	26 915 394,58
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		307 636,36	558 363,01
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 290 820 760,66	1 999 087 565,79
Achats consommés		-1 708 129 859,42	-1 548 066 851,11
Services extérieurs et autres consommations		-11 192 739,92	-16 393 395,02
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 719 322 599,34	-1 564 460 246,13
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		571 498 161,32	434 627 319,66
Charges de personnel		-227 278 837,78	-187 198 192,66
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 023 923,69	-6 497 853,86
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		339 195 399,85	240 931 273,14
Autres produits opérationnels		20 061 045,12	18 545 123,73
Autres charges opérationnelles		-5 551 068,13	-1 102 924,46
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 285 865 571,62	-1 296 392 213,44
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 211 984 891,42	1 211 751 315,05
V- RESULTAT OPERATIONNEL		279 824 696,64	173 732 574,02
Produits financiers		38 486,61	158 575,77
Charges financières		-30 337 706,78	1 358 759,45
VI-RESULTAT FINANCIER		-30 299 220,17	1 517 335,22
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		249 525 476,47	175 249 909,24
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-4 830 271,91	-13 212 732,39
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 522 905 183,81	3 229 542 580,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 278 209 979,25	-3 067 505 403,49
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		244 695 204,56	162 037 176,85
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		244 695 204,56	162 037 176,85



الملحق رقم (10)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entreprise SARL GP BEN HAMADI GERBIOR

Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE

Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)



ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	2 022 024.60	-	2 022 024.60	1 230 000.00
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	78 211 000.00	-	78 211 000.00	77 563 000.00
Bâtiments	543 479 760.60	216 274 012.28	327 205 748.32	126 111 749.25
Autres immobilisations Corporelles	3 524 833 078.67	1 053 764 618.49	2 471 068 460.18	288 807 270.49
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	259 865 904.45	-	259 865 904.45	2 077 597 753.74
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	95 395 000.00	-	95 395 000.00	86 095 000.00
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	-
Impôts différés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	4 503 806 768.32	1 270 038 630.77	3 233 768 137.55	2 657 404 773.48
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	434 681 857.63	-	434 681 857.63	242 349 242.56
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	160 290 083.73	-	160 290 083.73	6 200 052.68
Autres debiturs	436 211 882.66	-	436 211 882.66	352 895 644.43
Impôts et assimilés	207 234 537.63	-	207 234 537.63	25 303 770.30
Autres créances et emplois assimilés	5 959 337.98	-	5 959 337.98	5 959 337.98
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	826 324 139.97	-	826 324 139.97	338 227 442.41
TOTAL ACTIF COURANT	2 070 701 839.60	-	2 070 701 839.60	970 935 490.36
TOTAL GENERAL ACTIF	6 574 508 607.92	1 270 038 630.77	5 304 469 977.15	3 628 340 263.84

(11) الملحق رقم

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entreprise : SARL GP BEN HAMADI GERBIOR

Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE

Adresse :RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (PASSIF)



PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	243 200 000.00	243 200 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	1 523 291.79	1 523 291.79
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	16 565 419.85	(5 061 637.42)
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	69 924 477.86	74 986 115.28
TOTAL I	331 213 189.50	314 647 769.65
PASSIF NON COURANT		
Empruns et Dettes Financières	1 672 274 839.00	1 572 274 839.00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	1 672 274 839.00	1 572 274 839.00
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 421 908 950.88	565 791 611.49
Impôts	52 068 000.52	3 238 010.27
Autres dettes	1 653 820 030.94	1 160 256 822.88
Tresorerie Passives	173 184 966.31	12 131 210.55
TOTAL III	3 300 981 948.65	1 741 417 655.19
TOTAL PASSIF (I+II+III)	5 304 469 977.15	3 628 340 263.84

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

الملحق رقم (12)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entrepri SARL GP BEN HAMADI
GERBIOR
Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE
Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	12 732 969.20	-	17 100 006.24
Produits Fabriqués	-	1 632 872 311.84	-	1 149 956 547,11
Production vendue	-	16 742 970.00	-	20 725 910.00
Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	1 662 348 251.04	-	1 187 782 463.35
Production stockée ou destockée	-	-	-	-
Production immobilisée	14 087 500.00	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	1 648 260 751.04	-	1 187 782 463.35
Achats de marchandises vendues	25 793 933.47	-	-	-
Matières premières	1 133 116 313.95	-	977 209 854.03	-
Autres approvisionnements	-	-	-	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	57 037 840.49	-	35 057 776.62	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	189 368.00	-	76 955.27	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	6 420 521,32	-	8 388 000,00	-
Entretiens réparation et maintenance	3 846 227,22	-	726 696,25	-
Prime d'assurance	10 391 086,67	-	7 387 544,88	-
EXTERIEURS Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rémunérations d'intermediaires et hono	4 490 384,60	-	2 303 325,75	-
Publicité	-	-	200 000,00	-
Déplacements missions et réception	300 172,00	-	469 469,07	-
Autres services	9 715 002.44	-	8 361 091.25	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	1 251 300 850.16	-	1 040 180 713.12	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	396 959 900.88	-	147 601 750.23
Charges de personnel	112 060 868.15	-	77 145 361.45	-
Impôts et taxes et versements assimilés	723 717.18	-	134 379.41	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	284 175 315.55	-	70 322 009.37

الملحق رقم (13)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entrepri SARL GP BEN HAMADI
GERBIOR

Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE

Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels +	-	1 113 336.71	-	-
Autres charges opérationnelles -	20 795 056.74	-	710 657.72	-
Dotations aux amortissements	221 771 523.42	-	78 633 590.82	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	42 722 072.10	9 022 239.17	-
Produits financiers +	-	1 039 252.53	-	6 038 940.99
Charges financières -	38 501 027.78	-	2 078 339.24	-
VI-Résultat financier	37 461 775.25	-	-	3 960 601.75
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	5 260 296.85	5 061 637.42	-
Eléments extraordinaires (produits) +	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges) -	-	14 087 500.00	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	14 087 500.00	-	-
Impôts exigibles sur résultats	2 765 423.00	-	-	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordina	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	16 582 373.85	5 061 637.42	-

(*) à détailler sur état annexe

الملحق رقم (14)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entreprise SARL GP BEN HAMADI GERBIOR

Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE

Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)



ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	2 022 024.60
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	78 211 000.00	-	78 211 000.00	78 211 000.00
Bâtiments	545 299 056.32	242 107 750.12	303 191 306.20	327 205 748.32
Autres immobilisations Corporelles	3 704 184 355.93	1 184 313 005.54	2 519 871 350.39	2 471 068 460.18
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	356 605 067.58	-	356 605 067.58	259 865 904.45
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	95 395 000.00	-	95 395 000.00	95 395 000.00
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	15 000 000.00	-	15 000 000.00	-
Impôts différés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	4 794 694 479.83	1 426 420 755.66	3 368 273 724.17	3 233 768 137.55
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	738 004 513.00	-	738 004 513.00	434 681 857.63
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	286 721 995.63	-	286 721 995.63	160 290 083.73
Autres debiturs	335 993 542.86	-	335 993 542.86	436 211 882.66
Impôts et assimilés	215 885 252.95	-	215 885 252.95	207 234 537.63
Autres créances et emplois assimilés	2 932 367.51	-	2 932 367.51	5 959 337.98
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	123 834 334.93	-	123 834 334.93	826 324 139.97
TOTAL ACTIF COURANT	1 703 372 006.88	-	1 703 372 006.88	2 070 701 839.60
TOTAL GENERAL ACTIF	6 498 066 486.71	1 426 420 755.66	5 071 645 731.05	5 304 469 977.15

الملحق رقم (15)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entreprise : SARL GP BEN HAMADI GERBIOR

Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE

Adresse :RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	243 200 000.00	243 200 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	2 351 562.78	1 523 291.79
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	(48 860 432.09)	16 565 419.85
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	85 661 626.72	69 924 477.86
TOTAL I	282 352 757.41	331 213 189.50
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	1 200 862 723.70	1 672 274 839.00
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	1 200 862 723.70	1 672 274 839.00
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	872 870 977.41	1 421 908 950.88
Impôts	14 880 863.47	52 068 000.52
Autres dettes	2 680 052 995.80	1 653 820 030.94
Tresorerie Passives	20 625 413.26	173 184 966.31
TOTAL III	3 588 430 249.94	3 300 981 948.65
TOTAL PASSIF (I+II+III)	5 071 645 731.05	5 304 469 977.15

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

الملحق رقم (16)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entrepri SARL GP BEN HAMADI
GERBIOR
Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE
Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	32 394 247.32	-	12 732 969.20
Produits Fabriqués	-	2 178 945 975.90	-	1 632 872 311.84
Production vendue	-	-	-	16 742 970.00
Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	466 962.77	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	2 210 873 260.45	-	1 662 348 251.04
Production stockée ou destockée	-	9 599 732.50	-	-
Production immobilisée	-	12 254 400.00	14 087 500.00	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	2 232 727 392.95	-	1 648 260 751.04
Achats de marchandises vendues	16 277 290.56	-	25 793 933.47	-
Matières premières	1 693 840 043.27	-	1 133 116 313.95	-
Autres approvisionnements	12 254 400.00	-	-	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	70 149 779.18	-	57 037 840.49	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	-	189 368.00	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	4 369 283,35	-	6 420 521,32	-
Entretiens réparation et maintenance	12 370 520,64	-	3 846 227,22	-
Prime d'assurance	5 766 858,68	-	10 391 086,67	-
EXTERIEURS Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rénumérations d'intermediaires et honor	2 913 736,36	-	4 490 384,60	-
Publicité	4 719 401,43	-	-	-
Deplacements missions et réception	3 580 805,98	-	300 172,00	-
Autres services	19 786 904.40	-	9 715 002.44	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	1 846 029 023.85	-	1 251 300 850.16	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	386 698 369.10	-	396 959 900.88
Charges de personnel	196 090 354.10	-	112 060 868.15	-
Impôts et taxes et versements assimilés	14 288 015.19	-	723 717.18	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	176 319 999.81	-	284 175 315.55

الملحق رقم (17)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entrepri SARL GP BEN HAMADI
GERBIOR
Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE
Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	2 251.255.48	-	1 113 336.71
Autres charges opérationnelles	23 232 781.56	-	20 795 056.74	-
Dotations aux amortissements	156 382 124.89	-	221 771 523.42	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	1 043 651.16	-	-	42 722 072.10
Produits financiers	-	38 151 557.37	-	1 039 252.53
Charges financières	83 191 982.32	-	38 501 027.78	-
VI-Résultat financier	45 040 424.95	-	37 461 775.25	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	46 084 076.11	-	-	5 260 296.85
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	14 087 500.00
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	14 087 500.00
Impôts exigibles sur résultats	2 776 355.98	-	2 765 423.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordina	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	48 860 432.09	-	-	16 582 373.85

(*) à détailler sur état annexe

الملحق رقم (18)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entreprise SARL GP BEN HAMADI GERBIOR

Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE

Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)



ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	78 211 000.00	-	78 211 000.00	78 211 000.00
Bâtiments	623 466 023.14	299 561 494.00	323 904 529.14	303 191 306.20
Autres immobilisations Corporelles	4 097 690 159.00	1 373 773 663.68	2 723 916 495.32	2 519 871 350.39
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	31 000 000.00	-	31 000 000.00	356 605 067.58
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	95 395 000.00	-	95 395 000.00	95 395 000.00
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	15 000 000.00
Impôts différés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	4 925 762 182.14	1 673 335 157.68	3 252 427 024.46	3 368 273 724.17
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	1 111 669 866.96	-	1 111 669 866.96	738 004 513.00
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	16 533 037.90	-	16 533 037.90	286 721 995.63
Autres débiteurs	127 224 370.59	-	127 224 370.59	335 993 542.86
Impôts et assimilés	197 690 322.24	-	197 690 322.24	215 885 252.95
Autres créances et emplois assimilés	13 326 068.99	-	13 326 068.99	2 932 367.51
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	203 965 848.45	-	203 965 848.45	123 834 334.93
TOTAL ACTIF COURANT	1 670 409 515.13	-	1 670 409 515.13	1 703 372 006.88
TOTAL GENERAL ACTIF	6 596 171 697.27	1 673 335 157.68	4 922 836 539.59	5 071 645 731.05

الملحق رقم (19)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entreprise : SARL GP BEN HAMADI GERBIOR

Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE

Adresse :RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	243 200 000.00	243 200 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	2 351 562.78	2 351 562.78
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	58 862 056.46	(48 860 432.09)
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	36 801 194.63	85 661 626.72
TOTAL I	341 214 813.87	282 352 757.41
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	1 165 743 401.46	1 200 862 723.70
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	1 165 743 401.46	1 200 862 723.70
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	806 870 007.11	872 870 977.41
Impôts	55 996 924.46	14 880 863.47
Autres dettes	2 422 478 392.89	2 680 052 995.80
Tresorerie Passives	130 532 999.80	20 625 413.26
TOTAL III	3 415 878 324.26	3 588 430 249.94
TOTAL PASSIF (I+II+III)	4 922 836 539.59	5 071 645 731.05

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

الملحق رقم (20)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entrepri SARL GP BEN HAMADI
GERBIOR
Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE
Adresse : RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	1 754 910.44	-	32 394 247.32
Produits Fabriqués	-	1 847 173 527.85	-	2 178 945 975.90
Production vendue	-	-	-	-
Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	466 962.77	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	1 848 928 438.29	-	2 210 873 260.45
Production stockée ou destockée	2 876 567.42	-	-	9 599 732.50
Production immobilisée	-	-	-	12 254 400.00
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	1 846 051 870.87	-	2 232 727 392.95
Achats de marchandises vendues	1 131 200.00	-	16 277 290.56	-
Matières premières	1 235 957 624.38	-	1 693 840 043.27	-
Autres approvisionnements	28 357 441.55	-	12 254 400.00	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	67 232 089.02	-	70 149 779.18	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	-	-	-
Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES Location	5 526 373,94	-	4 369 283,35	-
Entretiens réparation et maintenance	4 426 726,08	-	12 370 520,64	-
Prime d'assurance	5 926 755,35	-	5 766 858,68	-
EXTERIEURS Personnel exterieur à l'entreprise	1 574 400,00	-	-	-
Rémunérations d'intermediaires et hono	3 285 524,60	-	2 913 736,36	-
Publicité	964 642,14	-	4 719 401,43	-
Déplacements missions et réception	5 708 847,90	-	3 580 805,98	-
Autres services	11 646 248.47	-	19 786 904.40	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice	1 371 737 873.43	-	1 846 029 023.85	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	474 313 997.44	-	386 698 369.10
Charges de personnel	208 940 307.04	-	196 090 354.10	-
Impôts et taxes et versements assimilés	4 217 008.00	-	14 288 015.19	-
IV-Excédent brut d'exploitation	-	261 156 682.40	-	176 319 999.81

الملحق رقم (21)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 9 9 9 3 4 0 4 6 2 2 5 6 8 2

Designation de l'entrepri SARL GP BEN HAMADI
GERBIOR
Activité : SEMOULERIE-MINOTERIE
Adresse :RN n° 05 LACHBOUR EL ACHIR BBA



Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	112 768 475.20	-	2 251 255.48
Autres charges opérationnelles	11 121 435.08	-	23 232 781.56	-
Dotations aux amortissements	369 871 789.61	-	156 382 124.89	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	115 889 320.50	1 043 651.16	-
Produits financiers	-	2 223 529.78	-	38 151 557.37
Charges financières	48 664 388.74	-	83 191 982.32	-
VI-Résultat financier	46 440 858.96	-	45 040 424.95	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	69 448 461.54	46 084 076.11	-
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	10 586 405.08	-	2 776 355.98	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	58 862 056.46	48 860 432.09	-

(*) à détailler sur état annexe

تَم بِحَمْدِ اللَّهِ